مجلة الباحث

موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

تحليل جغرافي لمحددات اداء النظام السياسي وانعكاساتها على قوة العراق ، بعد عام 2003 (دراسة في الجغرافية السياسية)

م.م.عبد الزهرة موسى بهلول
المديرية العامة للتربية في المثنى

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام 2025/3/27

تاريخ القبول 2025/4/17

تاريخ النشر 2025/7/28

الكلمات الرئيسية:

النظام السياسي، العراق، محددات الحكم، الصراعات الطائفية، الفساد السياسي، جودة الحكم

المستخلص باللغة العربية:

شهد العالم تغيرات وتحولات في أنظمة الحكم اثرت كثيراً على مختلف الأنشطة والمجالات التي تهتم بها الدراسات السياسية عامة والجغرافية السياسية خاصة ، بل اصبح نظام الحكم الملائم شرطا أساسيا لأي دولة للنهوض بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وعليه جاءت هذه الدراسة لتقدم نظرة على مدى تعاقب اليات الحكم في العراق بمعنى تهدف الدراسة الى معرفة طبيعة محددات النظام السياسي في العراق التي حالت دون تحقيق الرفاهية للمواطنين من خلال الإدارة الكفؤة والعادلة وهذا يتطلب الترابط بين مكوناته الرئيسة التي تعزز من نظام الحكم وكذلك استغلال الموارد الاقتصادية بشكل إيجابي من قبل صانع القرار السياسي فيها وهذا ناتج بفعل المحددات الداخلية والخارجية التي وضعت الدولة في صراعات طائفية ودينيه ومذهبية مما أدى الى فقدان النظام السياسي السيطرة على الأوضاع ، وعلية لابد من وضع خطة وطنية تعالج تلك المحددات التي تعرقل وضع النظام السياسي في العراق وتحد من جودته ، كما بينت الدراسة تدني جودة نظام الحكم التي رافقت نظام الحكم بعد عام 2003 ، ومعرفة نقاط الضعف التي رافقتها نتيجة الصراعات السياسية بين الأحزاب المتصدية لإدارة الدولة والفساد السياسي أدت الى وصول العناصر الفاسدة الى نظام الحكم في الدولة مما اضر بطبيعة النظام السياسي ، ولأجل الوصول بالدراسة الى مبتغاها تم تقسيمها الى ثلاثة مطالب بعد مقدمة تناول المطلب الأول طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 ، بينما تناول المطلب الثاني محددات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، اما المطلب الثالث، فقد تناول اثر تراجع أداء النظام السياسي على قوة العراق من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات مع قائمة المصادر والمستخلص باللغة الإنكليزية

أولا

: فهرست المواضيع

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية.	أ
2	اولا: فهرست المواضيع	ب
3	ثانيا: فهرست الجداول.	ت
4	ثالثا: فهرست الخرائط	ث
5	رابعا: فهرست الاشكال	ج
6	المستخلص	ح
7	المقدمة.	خ
8	المطلب الاول: طبيعة النظام السياسي العراقي (1921 ـ 2003)	11-3
	اولاً : نظام الحكم الملكي	5-3
	ثانياً : نظام الحكم الجمهوري 1958 – 2003	7-5
	ثالثاً : نظام الحكم الجمهوري بعد عام 2003	11-7
	المطلب الثاني: محددات النظام السياسي في العراق بعدعام 2003	23-12
	اولاً : المحددات السياسية	13-12
	ثانياً : المحددات الاقتصادية	17-13
	ثالثاً : المحددات الاجتماعية	23-18
	المطلب الثالث: اثر تراج اداء النظام السياسي على قوة العراق بعد عام 2003	33-24
	اولا : تراجع اداء النظام السياسي على قوة العراق العسكرية	25-24
	ثانيا : تراجع اداء النظام السياسي على قوة العراق الاقتصادية	27-26
	ثالثا : تراجع اداء النظام السياسي على قوة العراق الحيوية	33-27
	النتائج	34
	المقترحات	35
	المصادر	39-36

ثانيا : فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية للمدة (2005 - 2021)	10
2	حجم ونسبة الصادرات في العراق للمدة (2005 - 2018)	14
3	نسبة الفساد المالي في العراق للمدة (2005 - 2018)	16
4	مساهمة القطاع العام و الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2003 - 2018)	17
5	نسبة الفقر في العراق لعام 2018	19
6	النسب المئوية للعاطلين عن العمل في العراق لعام 2018	22
7	اطوال الحدود العراقية مع دول الجوار	25
8	سكان العراق للمدة (1997 - 2020) ومعدل نموهم	28
9	التوزيع العددي والكثافي لسكان العراق لعام (2020)	30

ثالثاً : فهرست الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
1	خريطة النسب المئوية للفقر في العراق	20
2	خريطة النسب المئوية للعاطلين عن العمل في العراق	23
3	خريطة التوزيع العددي والكثافي لسكان العراق	31

رابعاً: فهرست الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام (2005ـ 2021)	11
2	حجم ونسبة الصادرات في العراق للمدة (2005 ـ 2018)	15
3	نسبة الفساد المالي في العراق للمدة (2005 ـ 2018)	16
4	مساهمة القطاع العام و الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2003 ـ 2018	18
5	نسبة الفقر في العراق لعام 2018	20
6	النسب المئوية للعاطلين عن العمل في العراق لعام 2018	23
7	اطوال الحدود العراقية مع دول الجوار	26
8	سكان العراق للمدة (1997 ـ 2020) ومعدل نموهم	29
9	التوزيع العددي والكثافي لسكان العراق لعام (2020)	31

المقدمة

يعد النظام السياسي للدولة من المواضيع الرئيسة التي تحظى بها الدراسات السياسية واصبح من اكثر المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة لأهميته في مواجهة المشاكل والتحديات التي تواجه الدولة وتحقيق التقدم وتوفير البيئة المناسبة للتنمية الشاملة، اذ ان منطقة الدراسة تعاني من محددات سياسية واجتماعية واقتصادية منها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الفساد الاداري والمالي ، ان تحسين النظام السياسي والتداول السلمي للسلطة يعد غاية اساسية للارتقاء بواقع الدولة وتحقيق التنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا يعتمد بالأساس على قوة الدولة والسيطرة على الفساد مع توفير الحرية والمشاركة لجميع افراد المجتمع والتعامل بمبدأ الحيادية مع القضايا الوطنية لخلق بيئة مثالية وكذلك تعزيز العلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص وعلية جاءت هذه الدراسة من اجل تقييم طبيعة النظام السياسي بعد عام 2003 من اجل التعرف على اهم المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اثرت على طبيعة النظام ، فضلا عن تسنم انظمة سياسية غير كفوءة سدة الحكم عملت على اضعاف الدولة من خلال اشاعة الفوضى والفساد المالي والاداري وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة الوطنية وكذلك المحاصصة الحزبية وغياب الجانب الامني ، مما اربك الوضع السياسي في العراق واصبح نظاماً لا يلبي طموح الشعب العراقي والارتقاء نحو التقدم وتحقيق الحياة الكريمة .

أولا :

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث بعدد من الأسئلة منها ما يأتي:ـ

1- ما طبيعة النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 ؟

2- ما محددات اداء النظام السياسي في العراق بعد عام 2003؟

3- ما العوامل والاحداث التي اثرت في طبيعة نظام الحكم العراقي

ثانيا : فرضية البحث : جات فرضيات البحث بهيئة اجابات عن مشكلة البحث وكالاتي:ـ

1- مر النظام السياسي في العراق في عدة مراحل متغيرة من أنظمة الحكم قبل وبعد عام 2003.

2- كان للاحتلال والاستعمار الأجنبي اثرا كبيرا في تنوع طبيعة الحكم من مرحلة الى أخرى .

3ـ تباين العوامل والاحداث التي اثرت في طبيعة النظام السياسي .

ثالثا : اهداف البحث

تهدف الدراسة الى القاء الضوء على أبرز المتغيرات التي تظافرت واعطت لنظام الحكم في العراق تنوعا وتغايرا عبر المراحل التاريخية للدولة واهم المحددات التي افرزت بالنهاية دولة تعاني من نقاط وهن في كيانها مما جعلها عرضة للازمات .

رابعا: أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة بكونها نابعه من الدراسات الجغرافية السياسية التي تسعى الى تقيم وتحليل طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة في العراق منذ نشأة الدولة واستقلالها الى الوضع الحالي (ما بعد عام 2003).

خامسا : حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بالحدود السياسية لدولة العراق الواقعة جنوب غرب قارة اسيا وفلكيا بين دائرتي عرض (29,6 -37,27) شمالا وبين خطي طول (38,39-48,36) شرقا اما الحدود الزمانية فتبدا الدراسة بعد التغيير السياسي الذي حدث للعراق عام 2003 وصولا لعام 2020 مع الرجوع الى بعض التوزيع لأحداث سياسية تحتاجها الدراسة لما يعود لنشأة الدولة العراقية والمراحل اللاحقة

سادسا : منهج الدراسة

اعتمد البحث اكثر من منهج تتوافق مع أسلوب البحث منها المنهج التاريخي الذي يفيد في معرفة طبيعة النظام في مراحل متعاقبة بعد تأسيس الدولة في العراق ويستكمل بالمنهج التحليلي والمنهج الوظيفي لبيان طبيعة نظام الحكم ووظائف الدولة ودورها وسياستها الداخلية والخارجية .

المطلب الاول : طبيعة النظام السياسي في العراق قبل عام 2003

يهتم الباحث الجغرافي في مجال الجغرافية السياسية اكثر من غيره بدراسة النظام السياسي لأي دولة لما لها من مكانةً مهمة في الدراسات السياسية عامة والجغرافية السياسية بصورة خاصة ، لما لها من دور في تقرير سياسة الدولة وبناء مستقبلها ، إذ تتحدد طبيعة أي نظام سياسي على ضوء المؤسسات السياسية واسلوب ممارسة الحكم ، لذلك تقوم الدراسة باستعراض طبيعة النظام السياسي في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة (1921) وخصائص كل مدة زمنية للحكم لغاية (2022) .

اخذت فكرة تأسيس الدولة العراقية منذ عام 1908 بعد اعلان الدستور العثماني في ذلك العام ، وقد بدأ التباحث حول شكل نظام الحكم وقد دعت بعض الشخصيات السياسية الى اعتماد نظام الحكم الجمهوري ومنهم (توفيق الخالدي ، ناجي شوكت ، هادي العمري ، عبد الرحمن النقيب ، طالب النقيب) ، ومن اجل ذلك تم عقد مؤتمر في النجف الاشرف عام (1918) ضم عدد من الشخصيات الدينية والسياسية والاجتماعية العراقية ، الا ان الغالبية منهم رفضوا الفكرة وقالوا (ان الدولة لا تستطيع ان تهضم الحكم الجمهوري) ، وبعد نهاية الحكم العثماني وسيطرة الاحتلال البريطاني ، اوصل العراقيون صوتهم الداعي الى اقامة نظام جمهوري الى بريطانيا من خلال ممثلها في العراق برسي كوكوس بوصفها دولة احتلال ، فضلاً عن تقديم ثلاثة مرشحين امثال (طالب النقيب وهادي العامري وعبدالرحمن النقيب) [1]

(1) لطيف كامل كليوي ، اعياد عبد الرضا ، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ، مجلة اوروك للعلوم السياسية ، العدد (2) المجلد (12) ، جامعة المثنى ، 2019 ، ص 1680

كانت

بريطانيا تعمل على احكام قبضتها على العراق ، اذ عمدت الى موظفين بريطانيين للعمل في الدوائر الرسمية في العراق ، مما اثار حفيظة العراقيين ودفعهم الى الثورة ضد الاحتلال في 30 حزيران 1920 التي اشتركت فيها جميع القوميات في العراق مما اجبر بريطانيا بالتفكير بحكم العراق بصورة غير مباشرة([2])

1ـ نظام الحكم الملكي في العراق منذ عام (1921ـ 1958)

نتيجة لضغط العراق على بريطانيا اصبحت بريطانيا تميل الى تطبيق النظام الملكي في العراق ، لا نه اقرب الى تحقيق المصالح البريطانية وقد تفاعلت بعض النخب السياسية العراقية بتلك الفكرة ، ورشحت عدة اسماء من بغداد والبصرة ليكون احدهم ملكاً على العراق ، ان سياسة بريطانيا اتجهت لعقد مؤتمر في القاهرة حول المسألة عام 1921، وان بريطانيا لم تعط للخيارات العراقية اهمية وعينت فيصل الاول ملكا على العراق ([3])

، وعملت بريطانيا من خلال حكم سيطرتها الجيوسياسية على الدولة بإصدار قرار من عصبة الامم المتحدة يضعها فيه تحت الانتداب البريطاني في عام 1922، ليستمر مدة عشر سنوات ، مما اصبحت اسيرة للانتداب البريطاني ، وبسبب التدخل البريطاني في شؤون العراق الداخلية والخارجية وكذلك الضغوط الشعبية والحكومية التي تعرضت لها بريطانيا في العراق اخذت تتعامل مع العراق على انه دولة لها كيانها السياسي ، مما اضطرت بريطانيا لعقد معاهدة (1930) التي عدت من اهم المعاهدات التي عقدت بين العراق وبريطانيا في تلك الحقبة ، وقد حققت مكاسب اقتصادية وسياسية للعراق من اهمها التخلص من الاعباء المالية والغاء الانتداب ونيل العراق الاستقلال ودخوله عصبة الامم المتحدة في تشرين الاول 1932 ([4])

ويمكن ايجاز اهم ما تمييز به النظام الملكي بالاتي([5])

1– برزت هيمنة الملك دستورياً على المستوى التشريعي والتنفيذي وتدخله في العملية السياسية ، بموجب دستور عام 1925 من خلال منحه سلطة شخصية للأفراد باختيار واقالة الوزراء من دون التقيد بالأغلبية البرلمانية .

([2])محمد حامد الاحمري ، وزميلاه ، العرب وايران (مراجعة في التاريخ والسياسة) ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2012 ، ب ص

([3])عبدالخالق حسن ، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ، ط1 ، دار ميرزيونا يما ، بغداد ، 2011 ، ص120

([4]) مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، 2018 ، ص99–100

([5]) حميدة عبدالحسين محمد ، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق على دول الجوار العربي ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2016 ، ص107

2-

اعلنت الاحكام العرفية اكثر من (16) مرة وتأليف (16) مجلساً نيابياً لم يكمل سوى مجلسا واحد منها دورته الدستورية الكاملة وكذلك شكلت في تلك الحقبة (59) وزارة راسها (21) وزيراً ،كان نصيب نوري سعيد منها (14) وزارة ، وجميل المدفعي (7) وزارات وغيرها.

3- اما الطائفية كانت منتشرة في العهد الملكي ، وان الشعب العراقي كان منقسم على نفسه انقساماً سياسياً على اساس طائفي مذهبي حتى ان اربع وزارات من اصل (59)اسندت لشخصيات من اصول الطائفة الشيعية منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى عام 1958.

4- كانت الحياة الدستورية تدار في العراق من قبل اسماء ورجال معدودين وكان الملك رهن اشارة البريطانيين

5- تغيب طبقتي الفلاحين والعمال عن (16)مجلساً نيابياً في العهد الملكي بالرغم من ان هاتين الطبقتين تشكلان النسبة الاكبر من الشعب العراقي في ذلك الوقت .

2 ـ نظام الحكم الجمهوري الاول (1958-1963)

اطاحت ثورة 14 تموز بالنظام الملكي بعد استيلاء العسكر على نظام الحكم في الدولة واحلال النظام الجمهوري الاول في العراق بعد ان عانى المجتمع من غياب المساواة الذي ساد خلال فترة الحكم الملكي وعليه فان تلك الثورة سمحت بإعادة تأسيس لحياة سياسية اكثر ديمقراطية ولبرالية([6])

من نظام الحكم الموالي للغرب تسنم الحكم الزعيم عبدالكريم قاسم ليكون رئيسا للحكم الجمهوري الاول ودام حكمه (5) سنوات وكان الحكم فردي ، وسمح للأحزاب بالعمل السياسي ، لكن تأزم العلاقة مع الدول العربية على اثر ازمة الكويت وبعد المطالبة بضمها للعراق وكذلك اصطدامه مع الاكراد ، ادى الى قيام الثورة الكردية عام 1961، وصولاً الى قيام انقلاب عبدالسلام عارف الذي اطاح بحكومة عبدالكريم قاسم في عام 1963([7])

تميز نظام الحكم في العهد الجمهوري الاول بمجموعة من الخصائص من اهمها([8])

1- عدم الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، اذ ان هاتين السلطتين كانت بيد مجلس الوزراء .

2- افتقار بعض رجال السلطة الجديدة للخبرة السياسية ، وكذلك عدم وضوح شكل النظام الحكومي .

3- ظهور الخلافات بين النخب الحاكمة (بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف) .

([6])محمد سلمان صالح ، عمر موفق الصالح ، السلطة التنفيذية في ظل نظام الحكم الملكي والحكم الجمهوري، المجلة السياسية والدولية ، العدد (35–36)،الجامعة المستنصرية ،2017،ص96

([7])احمد ياغي ، تاريخ العالم العربي المعاصر ،ط1 مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع ، الرياض ،2000، ص228

([8])حيدر عبدالله عباس ، التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير ،كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ،2020 ، ص89-90 .

4.ضعف الحياة السياسية والحزبية ، لان اكثر الاحزاب التي تعمل في النظام لم يسمح لها بالعمل العلني ، ومنها الحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الاستقلال .

5- كثرة المطالبة الشعبية بالتسريع الفوري ورفع القيود والتفائل والشعور بالإحساس بالإمكانات غير المحدودة .

3 ـ نظام الحكم الجمهوري الثاني (1963ـ1968)

حدث انقلاب في 8 شباط عام 1963 اسقط نظام عبدالكريم قاسم بالقوة المسلحة بالتعاون بين عبدالسلام عارف و بعض قيادات حزب البعث ، وتم تسنم عبدالسلام عارف الحكم في العراق ، اذ اخرج القيادات المدنية وشكل الحكومة من العسكرين فبدأ الحكم الفردي ، وشهد العراق في المدة (1963ـ1968) انفراجا ضئيلا في الحياة الحزبية وصدر بيان بمنح الاكراد حقوقهم القومية وكذلك حرية الصحافة لكن الحكم لم يدم طويلا وبعد وفاة

عبدالسلام عارف خلفه اخوه عبدالرحمن عارف الذي لم يدم طويلا ، اذ تم اسقاط نظام الحكم اثر الانقلاب العسكري من قبل حزب البعث في 17تموز عام 1968([9])

وابرز ما يميز الحكم الجمهوري الثاني ما يأتي: ([10])

1- عدم السماح للأحزاب بالعمل الحر ، أي غياب الحرية السياسية ، اذ عمل المسؤولون الحكوميون بتقيد عمل الاحزاب تحت ذرائع مختلفة .

2- كان الصراع على السلطة مستمرا بين النخبة العسكرية لأشغال بعض المناصب المهمة في الدولة .

3- اخذت السلطة بالتلويح بعقوبة الاعدام لكل من يخالف نهج السلطة والقيادة من خلال ربط اجهزة الامن برئاسة اركان الجيش مع منح الحكم العسكري صلاحيات واسعة والاكثار من القرارات الارتجالية غير المدروسة منها ما يخص المصارف والشركات وتنظيم مجالس الصناعات

4 ـ هيمنة رئيس الجمهورية على مخرجات الحياة السياسية والدستورية وتمركز الصلاحيات في شخصه .

4 ـ نظام الحكم الجمهوري الثالث (1968ـ 2003)

بعد انهاء حكم نظام عبدالرحمن عارف واستلام حزب البعث للسلطة في العراق من 1968ولغاية سقوط النظام البائد في 9 \4\ 2003 ، فقد تسنم احمد حسن احمد حسن البكر السلطة لتبدأ سطوة حزب البعث الواحد على الدولة

([9])حسن محمد صالح ، الديمقراطية في ظل انظمة الحكم العراقية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد (3) ، المجلد (17) ، جامعة تكريت ، 2011 ، ص357– 358 .

([10])مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق) ، مصدر سابق ، 2018 ، ص103–104 .

ومقدراتها ، لكن حكم البكر كان ضعيفاً ويدار من قبل حزب البعث ، مما اجبر البكر على التخلي عن الحكم عام 1979 لظروف صحية([11])

تسنم بعد ذلك صدام حسين نظام الحكم طامح لبناء قوة ونفوذ اقليمي وشغل العراق بصراعات ومعارك مع الحركات الانفصالية ، وبعد سقوط نظام الشاه ، بدأت واشنطن تعرب عن قلقها من القوة العسكرية العراقية ، إذ سعت الى اطاحة النظام في ايران بشكل سري فقرر النظام السابق 1980 مهاجمة ايران واندلعت الحرب العراقية الايرانية وقد تراجعت واشنطن وقامت بتأييد ايران ضد العراق مقابل اطلاق الرهائن الامريكية في ايران وزودت ايران بالأقمار الصناعية ، وكذلك اوكلت اسرائيل بتزويد ايران بالأسلحة حتى عام 1986وفي عام 1987 انتهت الحرب بين العراق وايران ([12])

أما ابرز ما يميز النظام الجمهوري الثالث ([13])

1- هيمنة حزب البعث وغياب الاحزاب الاخرى وسيطرة مجلس قيادة الثورة على العملية التشريعية والتنفيذية .

2- عدم الفصل بين السلطات والابتعاد عن دولة القانون بسبب ضعف الرقابة القانونية والتشريعية وكذلك سيطرة الجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي والتداخل بينهما .

3- اصبح رئيس الجمهورية يمثل الدور الكبير بموجب الدستور المؤقت لعام 1970 الذي منحه سلطات واسعة مثل القائد العام للقوات المسلحة.

4- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية واختلال العلاقة فيما بينهم.

5 ـ نظام الحكم الجمهوري الرابع (بعد عام 2003)

بعد سقوط نظام الجمهورية الرابعة على يد الغزو الامريكي وتغير نظام الحكم بالقوة وتشكيل حكومة عسكرية بقيادة الجنرال (جاي مونتمري غارتر) ومعاونيه وحدد المدة بثلاثة اشهر ، ليتم تسليم السفير (بول بريمر) كومة ادارة سلطة الائتلاف المؤقت في 21 نيسان الى 28 حزيران (2003) ([14])،إذ شكلت

([11])جوزيف برادي ، العراق الجديد ، ترجمة نمير عباس مظفر ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2004 ، ص90.

([12])سيروان قاسم محمد ، سلطات رئيس الدول في نظم الحكم المتعاقبة في العراق للمدة (1920– 2003) مجلة العلوم السياسية ، العدد (57) ، جامعة بغداد ، 2019 ، ص510

([13])وجدان فالح حسن الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق واثاره السياسية والاقتصادية للمدة (1921 – 2006) ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين،2007 ، ص107–108

([14])ابراهيم خليل العلاف ، هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره والياته ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت
www ahm ada lhasso . com

اول

حكومة عراقية مؤقتة برئاسة اياد علاوي في 13 \ 5 \2004 واقامة نظام ديمقراطي ودستوري يرأس وحدة العراق ، كذلك شكلت ثاني حكومة انتقالية برئاسة ابراهيم الجعفري في 28 \ 4 \2005 \ تم توقيع اتفاق بين الحكم الانتقالي جلال طالباني والحاكم المدني بول بريمر وصدور قانون إدارة الدولة [15]

ونتيجة لذلك تم اجراء انتخابات عامة في 30 \ 12 \ 2005 وعلى اثرها شكلت اول حكومة منتخبة ، إذ عملت على صياغة الدستور العراقي الذي صوت علية السكان بنسبة 78% من الناخبين البالغ عددهم (292، 852 ، 9) ناخباً ووفقا للبناء الدستوري للدولة العراقية ، إذ ان السمة السائدة هي التخندق الاثني ، فضلا عن سيادة المحاصصة والتوافقية اضف الى ذلك ان بناء الحكومة العراقية يكون بطريقة مزاجية بسبب رغبة قادة الكتل السياسية وتفسيراتهم بعيدا عن الاسس التي ينص عليها الدستور فالمادة (76) اولا من الدستور على ان يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية ، الا ان ما يحصل العكس تماما، لان الكتل لم تلتزم بالنص الدستوري وخالفت المواد الدستورية في كثير من الاحيان [16]

ففي نتائج الدورة الانتخابية لعام 2005 حصل الائتلاف العراقي الموحد على (128)مقعدا من اصل (275) مقعدا الجدول (1) فأسندت اليه رئاسة الحكومة بوصفه الكتلة الاكبر ، لكن هذه القاعدة كسرت وتم مخالفتها في انتخابات 2010 بعد ان حصلت القائمة العراقية على (91) مقعدا من اصل (325) مقعدا بعد ان فسر مفهوم الكتلة النيابية الاكثر عددا بشكل مغاير هل هي الكتلة الفائزة في الانتخابات ام التي تتشكل داخل البرلمان ، ووفق التفسير الاخير حصل اتلاف دولة القانون على رئاسة الوزراء ، اما في انتخابات 2014 ثم الرجوع الى التفسير الاول بموجبها حصل إتلاف دولة القانون على رئاسة الوزراء بعد حصوله على نسبة (28%) من اجمالي مقاعد البرلمان البالغة (328) مقعدا وفي انتخابات 2018 ضربت التفسيرات السابقة جميعها ، فضلا عن المادة (76) اولا المتعلقة بذلك فقد تم الاتفاق الى مرشح تسوية بين كتلة سائرون والفتح بالتوافق بعيدا عن الكتلة النيابية الاكثر عددا علما ان كتلة سائرون حصلت على (54) مقعدا ، اما في الانتخابات الاخيرة عام 2021 حصلت الكتلة الصدرية على (73) مقعد من اجمالي مقاعد البرلمان البالغة (329) مقعد اما الاطار التنسيقي المتكون من تحالف بعض الاحزاب الشيعية على (58) مقعدا متمثلة بـ ائتلاف دولة القانون (33) مقعد\ ثم تحالف الفتح(17) مقعد ثم ائتلاف قوى الدولة الوطنية (4) مقاعد والاتحاد الوطني (4) مقاعد ايضا الجدول(1) والشكل (1)

([15])حسن محمد صالح ، مصدر سابق ، ص 244–245

([16])لطيف كامل كليوي ، اعياد عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص1690 ،

تميزت الجمهورية الرابعة بعدة خصائص ابرزها[17]

1. نصت المادة الاولى من الدستور على ان نظام الحكم جمهوري وهذه صفة ملازمة للنظم منذ عام 1958 ، لكنها اختلفت عن النظم في توجهها نحو الاتحادية .

2. عدم التزام الكتل والنخب السياسية بدستور الدولة الدائمة لاسيما المادة (76) اولا الخاصة بتشكيل الحكومة .

3. اعتماد مبدا التوافقية السياسية والمحاصصة الحزبية في تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب .

4. هيمنة الولايات المتحدة على صناع القرار السياسي وبتحكم توجهات الدولة الخارجية و التخندق الطائفي على مجمل الحياة السياسية في الدولة بعد عام 2003

5. ضعف الدولة امام التدخلات الاقليمية و الصفة الغالبة على نظام الحكم السياسي الجديد هي تطبيق الديمقراطية فقط في حدود التعددية الحزبية ان .

الجدول (1) نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام (2005 ـ 2021)

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام (2005)

اسم الكيان	عدد المقاعد	النسبة %
الائتلاف العراقي الموحد	128	47
التحالف الكردستاني	53	3,19
جبهة التوافق	44	16
القائمة العراقية الوطنية	25	9
الجبهة الوطنية للحوار	11	4
الاتحاد الاسلامي الكردستاني	5	2
كتلة المصالحة والتحرير	1	3
الرساليون	2	0,7
اخرى	4	1

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2010.

اسم الكيان	عدد المقاعد	النسبة %
القائمة العراقية	91	28
ائتلاف دولة القانون	89	27
الائتلاف الوطني العراقي	42	22
الائتلاف الكردستاني	42	13
حركة توازن	8	2
جبهة التوافق	6	2
الاتحاد الكردستاني الاسلامي	4	1
اخرى	15	5
المجموع	325	%100

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2014.

اسم الكيان	عدد المقاعد	النسبة %
دولة القانون	92	28
التيار الصدري	33	10
ائتلاف المواطن	30	9
متحدون	23	7
ائتلاف الوطنية	21	6
الحزب الوطني	19	6
الاتحاد الوطني	19	6
ائتلاف العراقية	10	3
حركة التغيير	9	3
الفضيلة	6	2
ائتلاف الاصلاح	6	2
الحزب الاسلامي	5	1
اخرى	55	17
المجموع	328	%100

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام (2018)

اسم الكيان	عدد المقاعد	النسبة %
سائرون	54	16,4
الفتح	47	14
النصر	42	13
دولة القانون	26	8
الحزب الديمقراطي	25	8
ائتلاف الوطنية	21	6
تيار الحكمة	19	6
الاتحاد الوطني	18	5,4
تحالف القرار	11	3,2
الانبار هويتنا	6	2
قائمة كوران	5	2
تحالف بغداد	4	1
الجيل الجديد	4	1
اخرى	47	14
المجموع	329	%100

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام (2021)

اسم الكيان	عدد المقاعد	النسبة %
الكتلة الصدرية	73	22,2
المستقلين	43	13,1
تقدم	37	11,3
ائتلاف دولة القانون	33	10
الحزب الديمقراطي الكردستاني	31	9,4
تحالف كوردستان	17	5,2
تحالف الفتح	17	5,2
الاحزاب المشاركة	17	5,2
عزم	14	4,3
الجيل الجديد	9	2,7
حركة امتداد	9	2,7
اشراقة كانون	6	1,8
تحالف تصميم	5	1,5
ائتلاف قوى الدولة الوطنية	4	1,2
الاتحاد الوطني	4	1,2
حركة بابليون	4	1,2
تحالف جماهير هويتنا	3	0,9
حركة حسم الاصلاح	3	0,9
المجموع	329	%100

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد علا جمهورية العراق' المفوضية العليا للانتخابات ، بينات منشورة ، للعام 2022

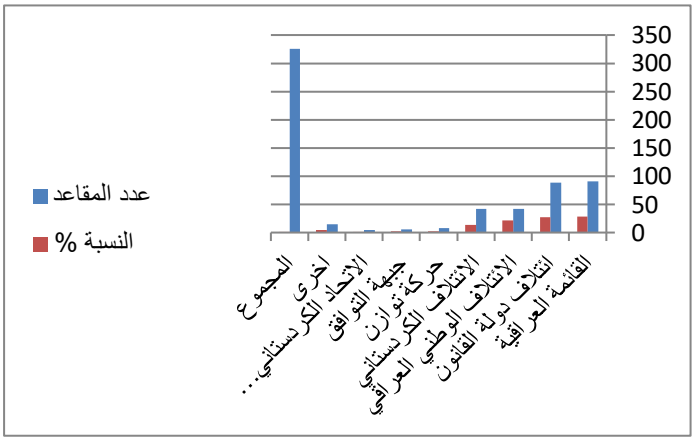

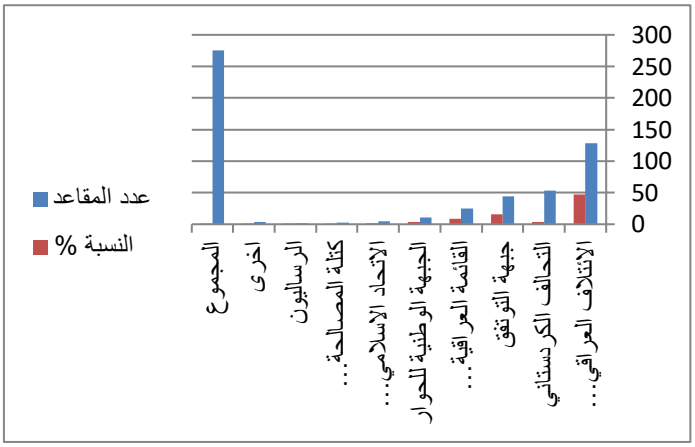

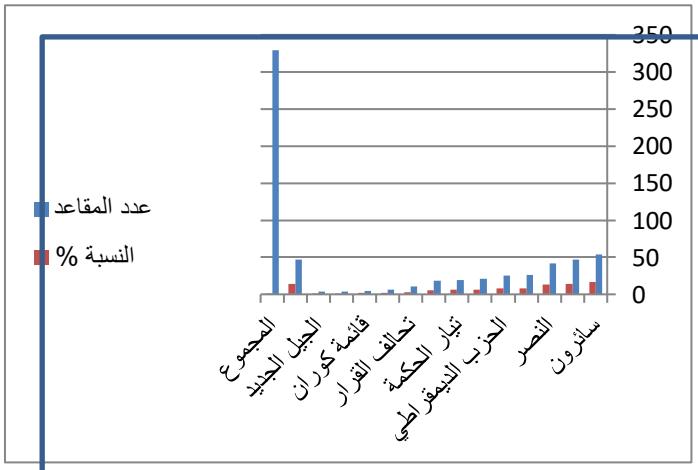

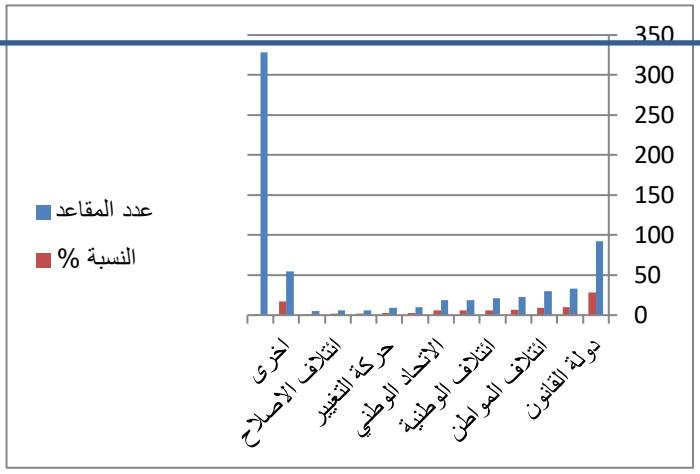

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام (2014)

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام (2018)

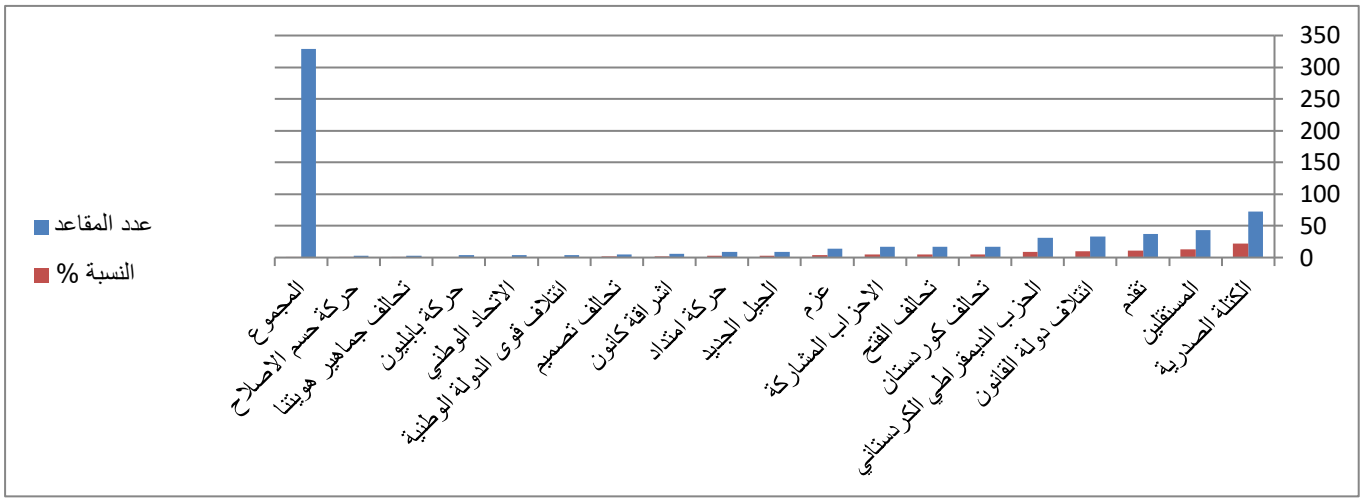

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام (2021)

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (1)

المطلب الثاني : محددات اداء النظام السياسي في العراق

اولاً : المحددات السياسية

لقد انهار النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 وحل بدلاً عنه نظام جديد وقد يكون العامل الابرز فيه كثرة الاضطرابات وتفجر المشكلات السياسية الكبيرة وما يصاحب ذلك من صراع واقتتال داخلي وتدخل خارجي بصورة مباشرة او غير مباشرة ([18])

، لان المنهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي عبر اتخاذه للمحاصصة والتوافقية لوسيلة التسلم لسلطة ما بين المكونات السياسية ، قد انعكس سلباً على كل اركان النظام وعلى ادائه وطرق عمله ،لان المحاصصة امضت الى توزيع مفاصل الدولة على اسس دينية وقومية ومذهبية ،زد على ذلك ان اختلاف الرؤى لم تكن في البرامج والاهداف مثل بقية الدول ، بل صارت على شكل سباق وادعاء كل مكون سياسي بانه يمثل مكون مجتمعي لتحطيم مكاسب السياسة ، وهذه الحالة ولدت صراع هوياتي داخل المنظومة العامة للدولة ، واصبحت الوظيفة العامة وسيلة للكسب والثراء ([19])

ولأجل الخوض في تفاصيل الموضوع سيتم دراسته على النحو الاتي:

1- الصراعات بين الاحزاب والكتل السياسية

([18])اسعد سليمان ، العراق جذور الصراعات الداخلية ، (د. ط)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، اسطنبول، 2017، ص1.
([19])سادي ابراهيم ، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ، مجلة البحوث الإقليمية ، العدد 40-60 ،جامعة كربلاء ، 2018 ،ص45.

بعد عام 2003 صاحبها الكثير من التشوية والغموض والانحراف بسبب الاداء العشوائي للأحزاب المتصدية لإدارة الدولة، وتصاعد حدة الخلافات الحزبية في الدولة وصولاً الى حالة الصدام المسلح ، فضلاً عن عدم استقرار الاحزاب نفسها ([20])

إذ كانت الاحزاب السياسية مبنية اما على الاساس اثني وطائفي فهي اما احزاب سنية او شيعية او كردية وبالتالي ادت الى عدم استقرار الداخل العراقي ، فضلاً عن تراجع ثقة المواطن بعمل الاجهزة الحكومية ،خاصة بعد تفشي الفساد السياسي والمالي والاداري واستمرار الصراع السياسي بدلاً من بناء جسور الثقة وتحقيق التعايش السلمي والامن والاستقرار ، كذلك انتقال الصراع الى داخل الكتلة الواحدة ، إذ يلحظ **ان** الكثير من حالات الفساد والنهب المنظم تمت بغطاء قانوني([21])

2- التوافقية السياسية : ـ

هي وسيلة من وسائل الممارسة الديمقراطية لتقسيم السلطة سوى كانت تنفيذية او تشريعية على اساس التوافق بين الاحزاب على حساب الدستور والقوانين النافذة وقد ادت التوافقية السياسية الى تقسيم مفاصل الدولة الى رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب وصولاً الى بقية المؤسسات في الدولة ،إن مبدأ طرح التوافقية السياسية لترتيب نوع وهوية النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 كنوع من الحل لمنع هيمنة أي مكون على السلطة والحكم لتجاوز اثار المرحلة السابقة التي شهدت ظهور انظمة حكم شمولية على الانفراد بالحكم ولضمان حصول انسجام بين الكتل والاحزاب المتمثلة لأطياف الشعب العراقي ، إذ لم يكتب النجاح بل ادى الى مضاعفة الازمات السياسية في الدولة ، بسبب اصرار جميع الكتل السياسية على الاشتراك في الحكومة وعدم رغبتها في التحول الى المعارضة بغض النظر عن حجمها في مجلس النواب الامر الذي فرغ الحكومة السياسية من محتواها وهذا ما خططت له الولايات المتحدة منذ الوهلة الاولى عند تشكيل مجلس الحكم كذلك رعايتها لمبدا التوافقية السياسية ([22])

يتضح مما سبق ان المحددات السياسية تعد عائق امام تطبيق الديمقراطية في تداول السلطة بفعل مواطن الوهن التي رافقت العملية السياسية بعد عام 2003 مما انعكست سلبا على امن واستقرار الدولة واضعف بنائها وكيانها السياسي ومن اشدها انتشار ظاهرة الفساد السياسي والصراعات السياسية والمحسوبية والمنسوبية وعدم نضج الاحزاب السياسية في الدولة .

([20])جاسم يونس الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطة الاقليمي والدولي بعد عام 2003 ، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع ، بغداد، 2013،111

([21])حسن محمد صالح ، مصدر سابق ، ص 244– 245

([22])اسعد طارش عبد الرضا ، فراس كوركيس عزيز ، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية ، دراسات دولية ، العدد الثالث والستون ، جامعة بغداد ،2016 ، ص237

ثانياً:

المحددات الاقتصادية حدث

التغيير في شهر نيسان 2003 ، إذ ورث النظام السياسي الجديد اقتصاد متهالكاً كان يعاني من المشكلات البنيوية متمثلة باختلال العلاقة بين قطاعات الاقتصاد مما انعكس على تخلف اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحروب والسياسات غير المنشودة التي استغرقت الشي الكثير من الموارد المادية والبشرية وتوجيه بعض التخصصات المالية لمعالجة المشاكل الناجمة عن تلك الظروف ([23])

الامر الذي جعل الدور الاقتصادي للدولة يكون اكثر قرابة من سياسة اقتصاد السوق والانفتاح على المؤسسات الاقتصادية العالمية ، وكذلك تطبيق برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ظل ظروف صعبة بسبب غياب التنظيم وعد جاهزية المؤسسات الحكومية لتفعيل تلك السياسات الاقتصادية الوطنية ([24]) وبلغت الصادرات العراقية (18,4) مليار دولار وبنسبة (96,8%) من اجمالي الصادرات البالغ(19) مليار دولار وبالمقابل تساهم الصادرات غير النفطية (0,6) وبنسبة (3,2%) من اجمالي الصادرات للعام نفسه، فيما ارتفعت الصادرات النفطية لعام 2010 الى (51,2) مليار دولار وبنسبة (99,7%) من اجمالي الصادرات البالغ (51,4) فيما انخفضت الصادرات غير النفطية (0,2) وبنسبة (0,4%) وفي عام 2014 بلغت الصادرات النفطية (83,5) مليار دولار من اجمالي الصادرات الباغ (84) في حين بلغت الصادرات غير النفطية (0,5) وبنسبة (0,6) واستمرت في الارتفاع ففي عام 2018 بلغت الصادرات النفطية (87,8) مليار دولار من اجمالي الصادرات البالغ (88,2) مليار دولار وبنسبة (99,5%) بينما بلغت الصادرات غير النفطية (0,4) من اجمالي الصادرات وبنسبة (0,5) الجدول (2) والشكل (2)

ان دراسة الواقع الاقتصادي يكشف لنا حقيقة ان هذا الاقتصاد تعرض الى صدمات لم يتعرض لها أي اقتصاد في المنطقة، فالمشاكل والازمات صاحبته منذ ثمانينات القرن الماضي حتى الوقت الراهن ، إذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم ارتفعت بفعل التزايد في الطلب المحلي مرونة الجهاز الجهاز الانتاجي للاستجابة لهذا الطلب المتزايد الى جانب تزايد حالات الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بين الدخول، زد الى ذلك حجم المديونية الكبيرة وانتشار الفساد بأنواعه والبطالة والفقر في مجبل مرافق الدولة([25])

([23])احمد عمر الراوي ، نمو استراتيجيات جديدة لا دارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب ، استراتيجيات بناء الدولة بعد الانسحاب الامريكي ،المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بغداد ، 201ذ3، ص 477-478

([24])عدنان حسين يونس ،مهمات اصلاح الاقتصاد العراقي ،مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد (4)،2010 ، ص158

([25])محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(57) ،الجامعة المستنصرية ،2017 ، ص36

ووفق

احصائية خاصة بهيئة النزاهة ما بين اعوام (2005. 2018) تظهر ان اجمالي الهدر المالي قد بلغ (216,342) مليار دولار كان اعلاها عام 2010 بمبلغ (92,820) مليار دولار مقابل اخفض نسبة سجلت عام 2005 بلغت (7,140) مليار دولار الجدول (3) والشكل (3)

الجدول (2) حجم ونسبة الصادرات في العراق للمدة (2005 ـ 2018)

ت	السنة	حجم الصادرات مليار دولار (الاجمالي)*	الصادرات النفطية مليار دولار	نسبتها %	الصادرات غير النفطية مليار دولار	نسبتها %
1	2005	19	18,4	96,8	0,6	3,2
2	2010	51,4	51,2	99,6	0,2	0,4
3	2014	84	83,5	99,4	0.5	0,6
4	2018	88,2	87,8	99,5	0,4	0,5

الباحث بالاعتماد على سرمد كوكب الجميل واخرون، الاقتصاد العراقي (التحديات والخيارات)، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية ،الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت عن http||www.makingpolicies.org

الشكل (2) حجم ونسبة الصادرات في العراق للمدة (2005 ـ 3018)

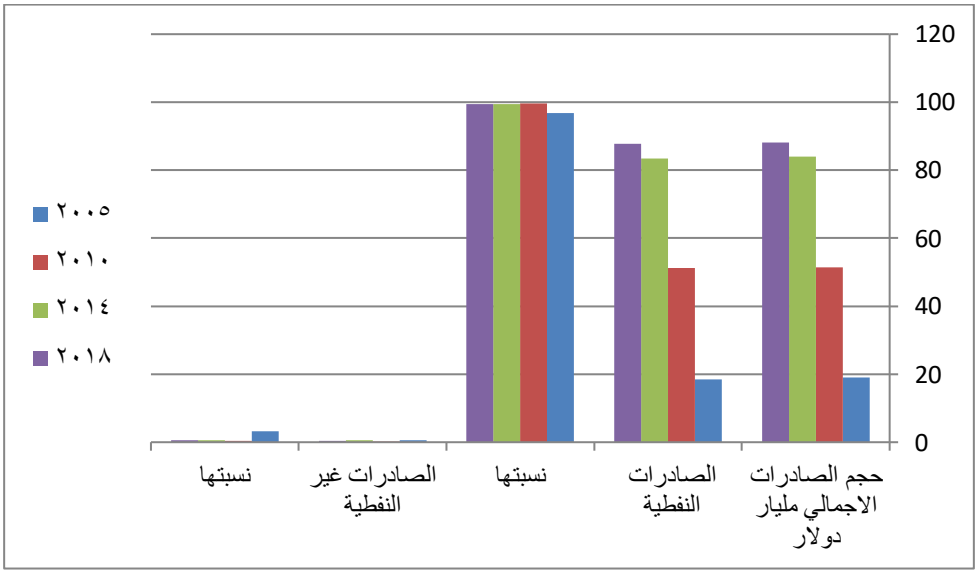

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (2)

الجدول (3) نسبة الفساد المالي في العراق للمدة (2005 - 2018)

ت	السنة	حجم الهدر المالي / مليار دولار	النسبة %
1	2005	7,140	3,3
2	2010	92,820	42,9
3	2014	78,540	36,3
4	2018	37,842	17,5
5	المجموع	216,342	%100

المصدر : الباحث اعتمادا على هيئة النزاهة بيانات منشورة ، 2019

الشكل (3) نسبة الفساد المالي في العراق للمدة (2005 - 2018)

ان تعزيز دور القطاع الخاص يمكن ان

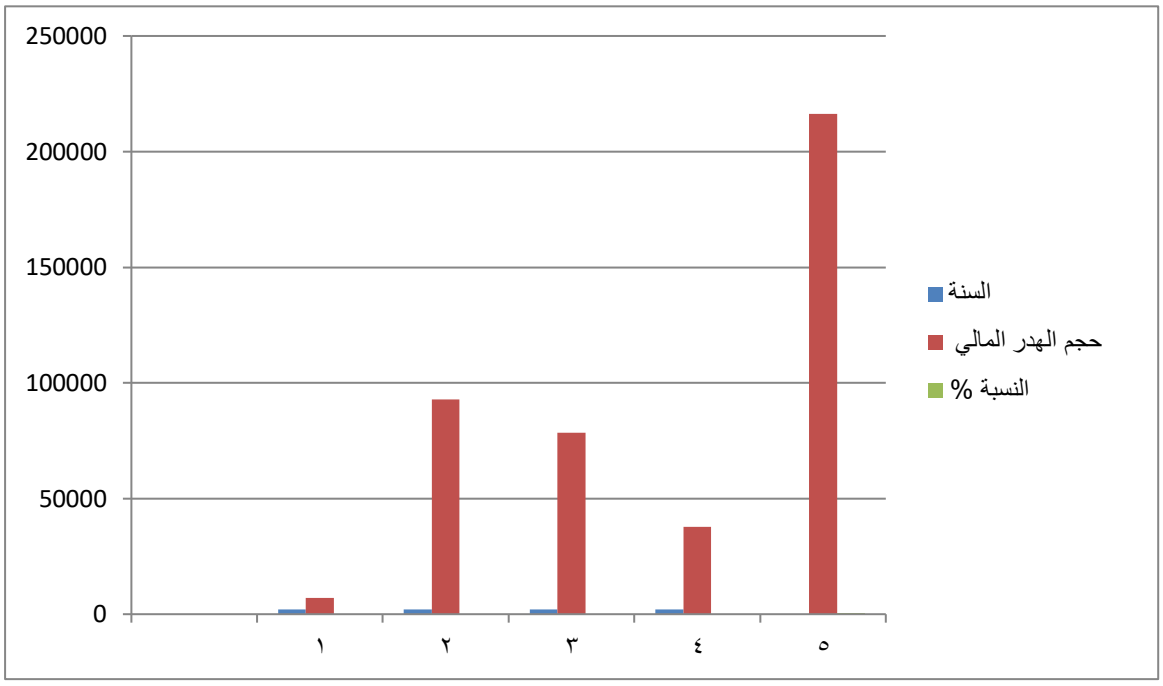

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (3)

يساهم في دوره الريادي لتنشيط الاقتصاد الوطني وفك الاختناق المالي الذي تعاني منه الدولة ، فمن خلاله يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق قدر من التوازن بين القطاعات الاقتصادية ، اذ نجد معظم الدول النامية اصدرت قرارات لتشجيع حركة الاستثمارات الخاصة فيها وعملت برامج لدعم لدعم القطاع الخاص الوطني

والتفاعل في عملية التطور الاقتصادي والقناعة بأهمية عملية الاصلاحات الاقتصادية ([26]) اذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص انخفاضا ملحوظاً عما كانت علية قبل عام 2003 ، اذ بلغت نسبتها (25%) من اجمالي المساهمة للقطاعين في الناتج المحلي الاجمالي البالغ(24,911)مليار دولار وبالمقابل ارتفعت نسبة القطاع العام الى (75%) للمدة نفسها ، اما في عام 2007 بلغت نسبة القطاع الخاص (31%) من اجمالي المساهمة للقطاعين في الناتج المحلي الاجمالي البالغ (93,301) بالمقابل بلغت نسبة القطاع العام (69%) ر في حين بلغت نسبة القطاع الخاص في عام 2011 الى(30 %) من اجمالي المساهمة للقطاعين في الناتج المحلي البالغ (182,181) مليار دولار والقطاع العام بلغت نسبته (70%) ، اما في عام 2015 بلغت نسبة القطاع الخاص (45%) من اجمالي المساهمة للقطاعين في الناتج المحلي الاجمالي البالغ (174,498) مليار دولار بالمقابل بلغت نسبة القطاع العام (55%) ، اما في عام 2018 بلغت نسبة القطاع الخاص (56%) من اجمالي المساهمة للقطاعين من الناتج المحلي الاجمالي البالغ (184,089) والقطاع العام بلغ نسبته (44%) الجدول (4) والشكل (4) ،

الجدول (4) مساهمة القطاع العام و الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2003 ـ 2018)

ت	السنة	حجم مساهمة القطاع العام مليار دولار	نسبة حجم المساهمة القطاع العام%	حجم مساهمة القطاع الخاص مليار دولار	نسبة حجم المساهمة القطاع الخاص %	حجم مساهمة القطاعين مليار دولار	نسبة مساهمة القطاعين %
1	2005	18.605	75	6,306	25	24,911	100
2	2007	64,503	69	28,798	31	93,301	100
3	2011	126,618	70	55,562	30	182,181	100
4	2015	96,611	55	77,887	45	174,498	100
5	2018	80,299	44	103,789	56	184,089	100

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات منشورة لعام 2019.

([26]) سندس جاسم شعيبث ، القطاع الخاص العراقي الواقع وضرورة الاصلاح ، جامعة القادسية ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت http:qu.edu.iqrepository/wp-content

الشكل (4) مساهمة القطاع العام و الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2003 - 2018)

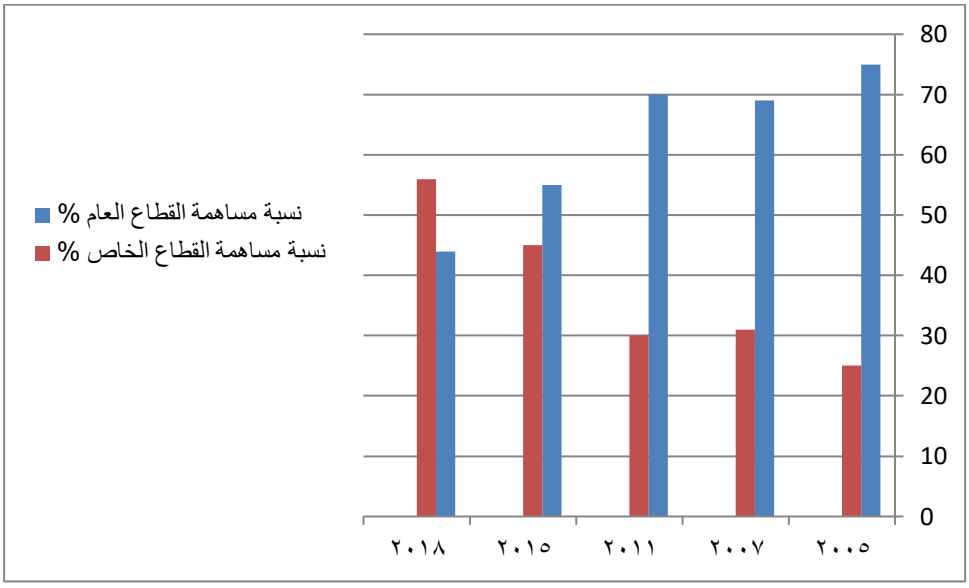

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (4)

ثالثاً : المحددات الاجتماعية

تركت الحرب الامريكية على العراق الكثير من المعاناة الانسانية والاجتماعية ، واتسمت الاوضاع الاجتماعية والاحوال المعيشية بالتردي شملت شريحة من واسعة من السكان وسبب التأزم في نفسية الافراد وقلة الحاجات الانسانية والخدمات العامة وقلة مصادر الدخول وموازنة الاسرة([27])، ومن المحددات الاجتماعية هي

1- الفقر:

يعد مفهوم الفقر مفهوماً نسبياً ويمكن تعريفه من عدة اوجه تختلف بحسب الموضوع والحالة الموصوفة ويعرف بشكل عام من ثلاث منطلقات اساسية هي ذاتية واجتماعية وموضوعية ، الذاتية هو كل فرد يشعر بانه لا يحصل على ما يحتاج اليه من حاجات اساسية ، اما الاجتماعية هم الافراد غير القادرين على تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة ، والموضوعية هم الفقراء غير القادرين على تحقيق ما يحتاجونه([28])

([27])انطوان حداد ، العراق والمناطق بعد الحرب : قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي بحوث ومناقشات وتوصيات ، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، ط1.مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2004 ، ص99

([28])خولة عذيب فرج، الفقر واثاره (حي طارق نموذجاً)، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، العدد36، جامعة بابل ، 2017،ص406.

وتشير بيانات الجدول (5) والشكل (5) الى انه بلغ معدل الفقر في المحافظات العراقية (21,3%) ، حلت محافظة المثنى بالمرتبة الاولى (52%)وهي اكثر من ضعف المعدل العام للفقر تلتها محافظة ميسان وذي قار والقادسية وبنسبة(45، 44، 40) على التوالي بينما بلغت اخفض نسبة (7,6،7,6،6,7،4,5 ،8,5) في السليمانية واربيل وكركوك ودهوك على التوالي لعام 2018 خريطة (1)

صفوة القول ان خط الفقر والفقر في العراق بأبعاده الثلاثة محدد بعوامل منها الحروب التي عصفت بالدولة العراقية وطبيعة النظام السياسي الذي يحكم العراق وكذلك عدم استقرار البلد من مشاكل داخلية منها السرقة والقتل وتفشي المخدرات وغيرها ومشاكل خارجية التدخلات الخارجية في انظمة الحكم والولاء لدول الجوار

الجدول (5) نسبة الفقر في العراق لعام 2018

ت	المحافظة	نسبة الفقر%
1	المثنى	52
2	ميسان	45
3	ذي قار	44
4	القادسية	40
5	نينوى	37,7
6	ديالى	22,5
7	واسط	19
8	صلاح الدين	18
9	الانبار	17
10	البصرة	16
11	النجف	12,5
12	كربلاء	12
13	بابل	11
14	بغداد	10
15	دهوك	8,5
16	كركوك	7,6
17	اربيل	6,7
18	السليمانية	4,5
19	المعدل	21,3

الباحث بالاعتماد على حنان يونس حافظ ، واقع الفقر في العراق التحديات والمقترحات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنه احدى وعشرون ، العدد (76) ،كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2022 ،ص95

الشكل (5) نسبة الفقر في العراق لعام 2018

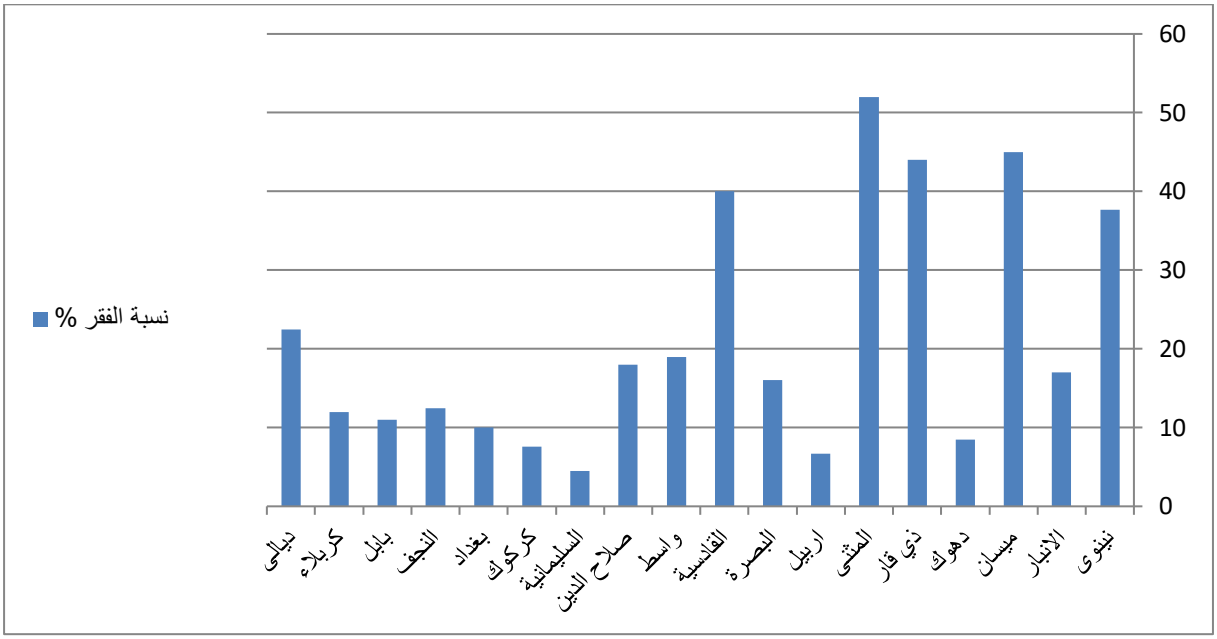

الباحث بالاعتماد على الجدول (5)

خريطة (1) نسبة الفقر في العراق لعام 2018

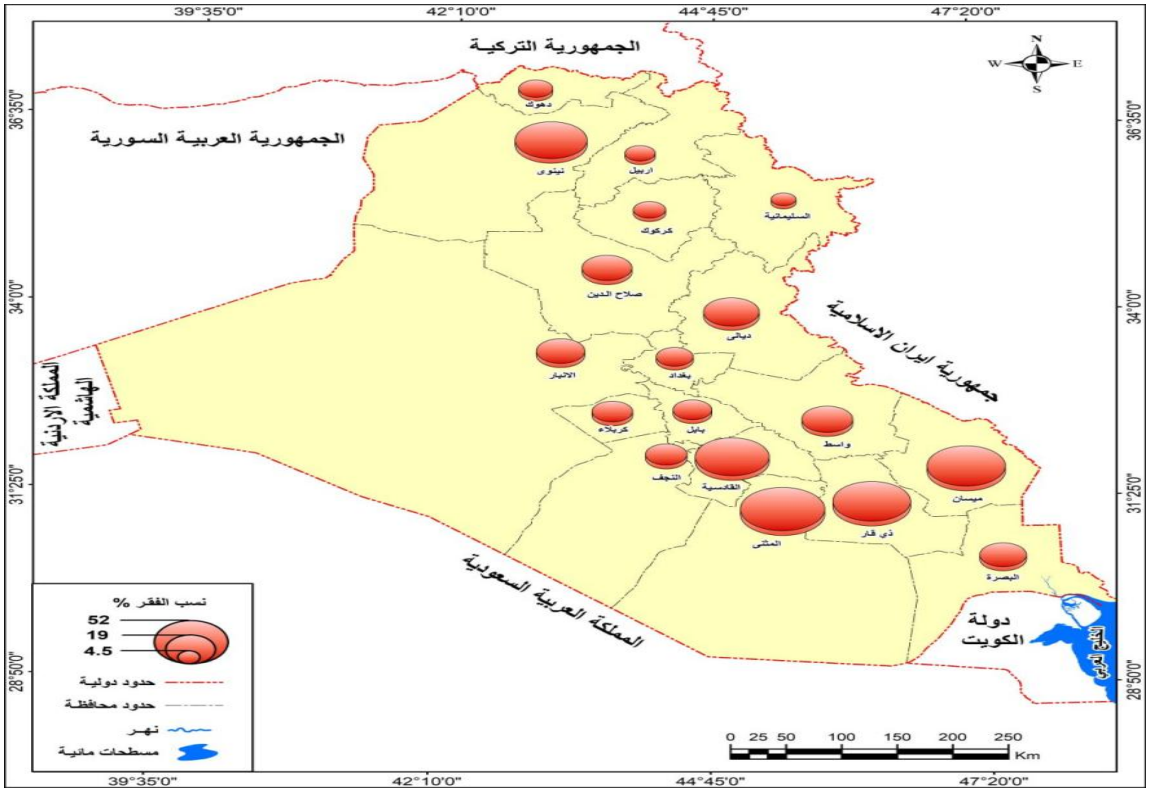

المصدر : الجدول (5)

2. البطالة : ـ ما يخالف مفهوم البطالة هو تامين العمالة الكاملة لمجتمع السكان القادرين على العمل او ما يطلق علية بين قوة العمل والطلب ، والبطالة يعني حالة عدم وجود العمل ورغم الرغبة فيه لمن هم جزء من قوة العمل ولكنهم متعطلون ، والتعطل يكون بشكل دائم او مؤقت ولأسباب مختلفة حسب نوع البطالة وتعد البطالة دليلاً على عدم سلامة السياسات الاقتصادية المتبعة ، وتعد مشكلة البطالة من المشكلات الاجتماعية الخطرة التي يترتب عليها أثار خطيرة ،إذ اكدت معظم الدراسات على وجود علاقة طردية بين البطالة والازمات والمشكلات الاجتماعية ([29])

وترجع اسبابها الى جملة من العوامل منها اولا العوامل البنيوية ذات الصلة بطبيعة البناء الاجتماعي وبوجود نظام اقتصادي وسياسات اقتصادية ضعيفة وعدم تفعيل الكثير من الفرص([30])

وثانيا بسبب الاحتلال الامريكي تفاقمت مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها لتتصدر اوليات المشاكل التي يعاني منها الشعب العراقي ، إذ اصبحت من المشكلات التي تواجه الدولة ، فحل الجيش وبعض المؤسسات ادى الى اختلال في سوق العمل وضع في منظومة الامن البشري([31])

،إذ ان نسبة البطالة في محافظة نينوى بلغت (27,4%) وبذلك تجاوزت نسبتها اكثر من نصف المعدل العام للبطالة البالغ (12,6%) وهذا يرجع الى الاوضاع الامنية التي مرت بها المحافظة في عام 2014 بينما سجلت محافظة ديالى اخفض نسبة (5,6%) بسب الاستقرار الامني النسبي الجدول (6)الشكل(6) الخريطة (2)

خلاصة القول ان معدلات البطالة وحسب المحافظات هي الاكثر حساسية لان لها مردود سلبي على نظام الحكم ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة العراقية والى اخفاق الحكومات المتعاقبة في تحقيق تنمية شاملة ، وكثرة الحروب وان الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لها دور كبير في ارتفاع ظاهرة البطالة .

([29])نعيم حسين نزار البديري ، مشكلة البطالة واثارها الاجتماعية في المجتمعات (المجتمع العراقي نموذجاً)دراسة تحليلية ، المجلد (23) ، العدد (2) ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، 2015 ، ص7

([30])صابر بلول ، الابعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سوريا الواقع والاسباب والحلول ، المجلد (18) ، العدد (2) ، مجلة جامعة دمشق ، 2002 ، ص256

([31])عبادة سعيد حسين ، البطالة في الاقتصاد العراقي : اسبابها سبل معالجتها ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية والادارية ، المجلد (4) ، العدد (8) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، 2012 ، ص91

الجدول(6) النسب المئوية للعاطلين عن العمل في العراق لعام 2018

ت	المحافظة	نسبة العاطلين عن العمل%
1	نينوى	27,4
2	الانبار	19,5
3	ميسان	17,1
4	دهوك	16,6
5	ذي قار	14,9
6	المثنى	14,4
7	اربيل	13,6
8	البصرة	12,3
9	القادسية	11,8
10	واسط	10,7
11	صلاح الدين	10,7
12	السليمانية	10,2
13	كركوك	9,9
14	بغداد	9,8
15	النجف	9,5
16	بابل	7,3
17	كربلاء	7,1
18	ديالى	5,6
19	المعدل	12,6

الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات منشورة ،2019

الشكل(6) النسب المئوية للعاطلين عن العمل في العراق لعام 2018

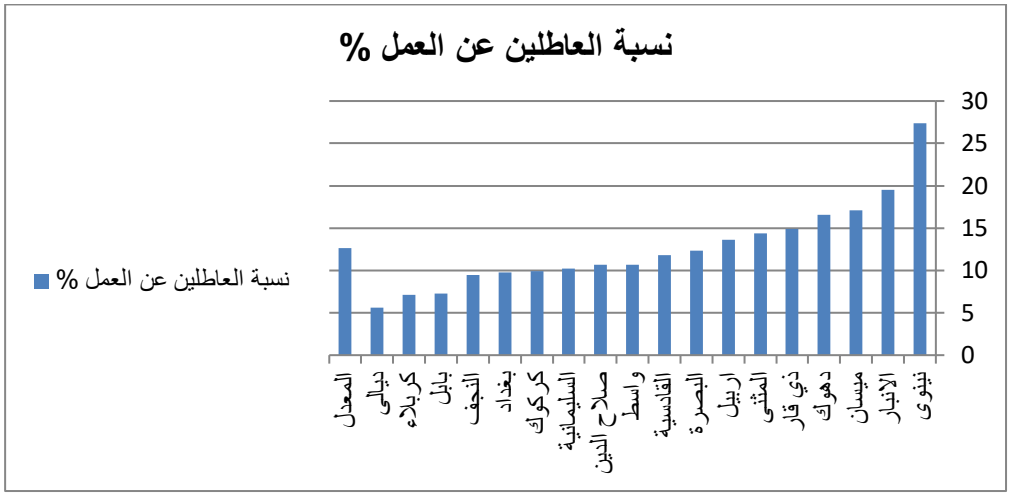

الباحث الاعتماد على الجدول (6)

خريطة (2) نسبة العاطلين عن العمل

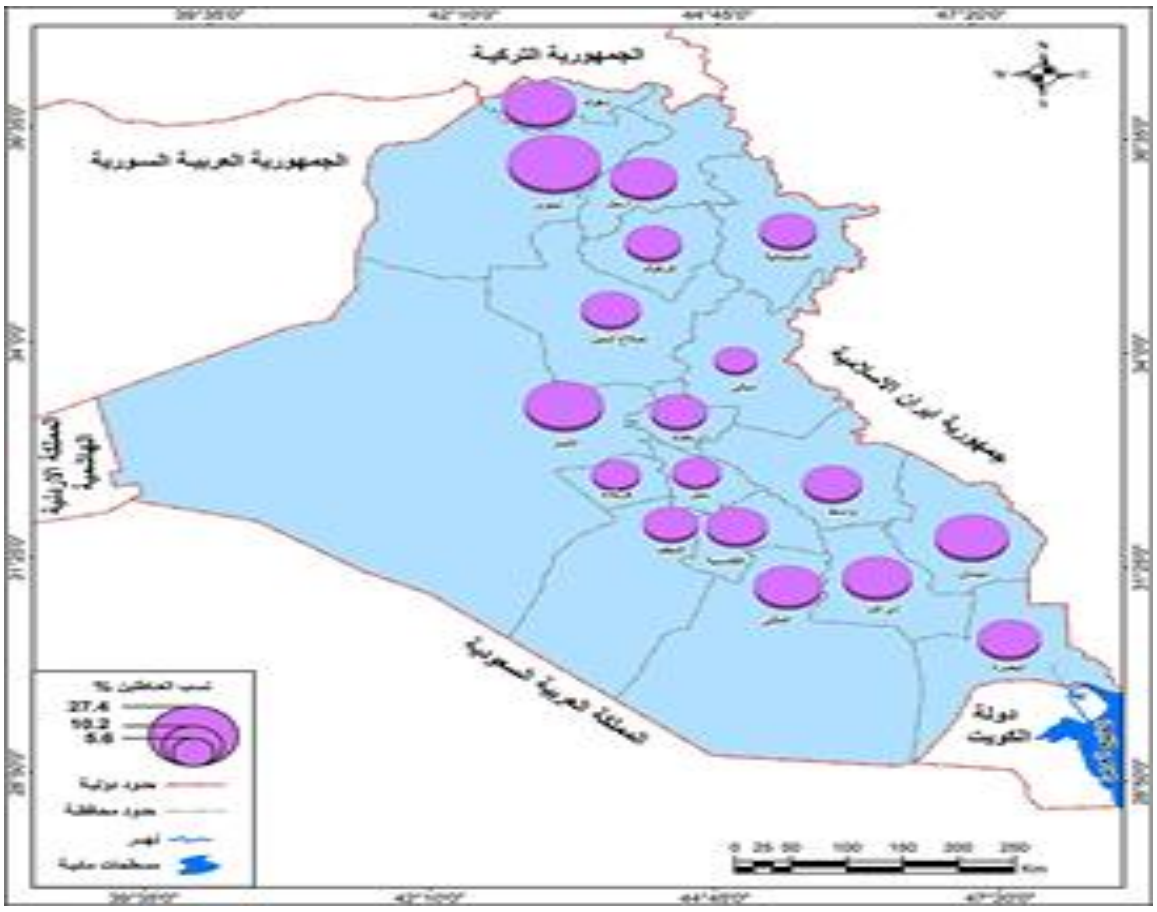

المصدر: الجدول (6)

المطلب الثالث : اثر تراجع أداء النظام السياسي على قوة العراق :ـ

أولا: اثر تراجع أداء النظام السياسي على قوة العراق العسكرية

لقد اصدر مجلس الامن الدولي القرار 1483 في 2003/5/5 ،فيجب ان يتحملان المسؤولية الاخلاقية والادارية في ادرة شؤون العراق لحين اعادة السلطة ،فعين في البداية الجنرال الامريكي المتقاعد (جي كارنر)، الذي اعتبر الولايات المتحدة وبريطانيا دولتا احتلال فحكم خمسة اسابيع ثم اعفى من منصبه ، ونصب السفير الامريكي (بول بريمر) حاكم مدني على العراق فسارع بقرار حل المؤسسة العسكرية وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية ، إذ كانت المؤسسة العسكرية قبل القرار بلغ عدد افرادها اكثر من مليون عسكري بين ضابط وجندي ، موزعين على ثمانية فيالق اي (57) فرقة مدرعة والية مشاة يضاف اليها قوات الحرس الجمهوري البالغ عددهم نحو (150) الف شخص ومن الاسلحة (4500) دبابة و(2500) ناقلة اشخاص مدرعة و(2500) مختلف العيار واكثر من (625) طائرة مقاتلة و(500) طائرة سمتيه فضلاً عن الصواريخ ، اضافة الى قرار اقصاء العسكرين العراقيين من الحياة وحرمانهم من جميع حقوقهم هذا الامر سبب انضمام الضباط والجنود الى المقاومة العراقية شعوراً بالظلم ، هذه الاخطاء وغيرها اسهمت بزعزعة الوضع الامني في العراق، لقد سعت الحكومات العراقية التي تعاقبت على

حكم العراق في حل مشكلة المؤسسة العسكرية من خلال عودة الضباط الراغبين بالعودة لصفوف الجيش او الاحالة على التقاعد([32])

، بعد قرار حل المؤسسة العسكرية العراقية بخمسة اشهر تقريبا ، اصدر بول بريمر ادارياً بالرقم (22) في 2003/8/8 ،لإعادة تشكيل جيش عراقي جديد بوصفه الخطوة الاولى نحو تشكيل قدرة وطنية للدفاع في العراق ، ان الجيش العراقي الجديد مؤسسة الغرض منها توفير قدرة تسهم في امن العراق اثناء فترة ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة ، ويكون استمرار وجود الجيش العراقي بعد انتهاء فترة ولاية سلطة الائتلاف مرهون بقرار من الحكومة التي سيشكلها شعب العراق في المستقبل([33])

وان شبهات الفساد طالت المؤسسة العسكرية إذ اعلنت هياة النزاهة وجود حالات فساد تقدر (6) مليار دولار في عام 2008 في الوزارات الامنية العراقية ، فضلاً عن صفقات الأسلحة الفاسدة التي تم عقدها في روسيا الاتحادية والتي تعد من اكبر قضايا الفساد المالي والاداري في عهد حكومة اياد علاوي فتم التعاقد على شراء (24) طائرة مروحية ودفعت (226) مليون دولار ، وعند تشكيل لجنة من الوزارة للمتابعة تبين وجود اربع طائرات فقط ، والباقي

([32])حسن تركي عمير ، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الارهابية : عوامل الانجاز ودواعي الاخفاق ، العدد الثني عشر، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، 2015 ، ص127 - 128

([33]) المصدر نفسه ص129.

عبارة

عن طائرات قديمة ، وان المبلغ سددته الوزارة كاملاً ، وفي صفقة شراء الاسلحة والمعدات العسكرية التي تعقدها مع الهيأة الفدرالية الروسية بقيمة (4,2) مليار دولار في عام 2012 ، فقدر مبلغ العمولة المتفق علية (420) مليون دولار اي بنسبة (10%) من القيمة الكلية للصفقة ([34]) وتشير التقارير والمعلومات ان ما انفق على المؤسسة العسكرية يزيد على(15%) من اجمالي ميزانية العراق كل سنة منذ عام (2006) ذكر منها (2,6) مليار دولار اودعت في حساب لجنة المبيعات في الولايات المتحدة الامريكية ، ان ما انفق من اموال على المؤسسة العسكرية من مليارات الدولارات لم يسفر الى بناء سليم للقوات المسلحة العراقية بل جعلته ملحق بالقيادة الامريكية وبعد انحساب القوات الامريكية من العراق انكشفت الحقائق ومنها هيمنة الاحزاب والمليشيات المتعددة الاتجاهات والتي لم تجمعها عقيدة وطنية موحدة ولا حتى تقاليد عسكرية مهنية ذات صله بماضي العراق ومستقبله([35]) وهذا لا يتناسب مع طول الحدود البرية التي يمتلكها العراق والتي تبلغ (3462كم) ، فضلا عن الحدود البحرية والتي تبلغ (60كم) ، إذ يجاور العراق ست دول اربعه منها عربية ويبلغ مجموع اطوال حدود هذه الدول الاربعة مع العراق (1785كم) وبنسبة (51,55%) من اطوال حدوده الدولية واثنان اجنبيتان هما تركيا وايران وتبلغ اطوال حدودهما (377كم) ، (1300كم) على التوالي الجدول (7) والشكل (7)

الجدول (7) اطوال الحدود العراقية مع دول الجوار

ت	الدولة	طول الحدود \ كم	النسبة %
1	ايران	1300	37,55
2	السعودية	812	23,45
3	سوريا	600	17,33
4	تركيا	377	10,9
5	الكويت	195	5,63
6	الاردن	178	5,14
7	المجموع	3462	%100

المصدر الباحث بالاعتماد على عبدالله سالم المالكي ،جغرافية العراق ، دار الوضاح للنشر ، ط1 ،2016 ،ص29.

([34])ماجد محمد حسن ، وزميلاه ، الفساد المالي والاداري ، التقرير الاستراتيجي (2012–2013) مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، حزيران 2014 ، ص219

([35])حسن تركي عمير ، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الارهابية ، ص137، مصدر سابق.

الشكل (7) اطوال الحدود العراقية مع دول الجوار

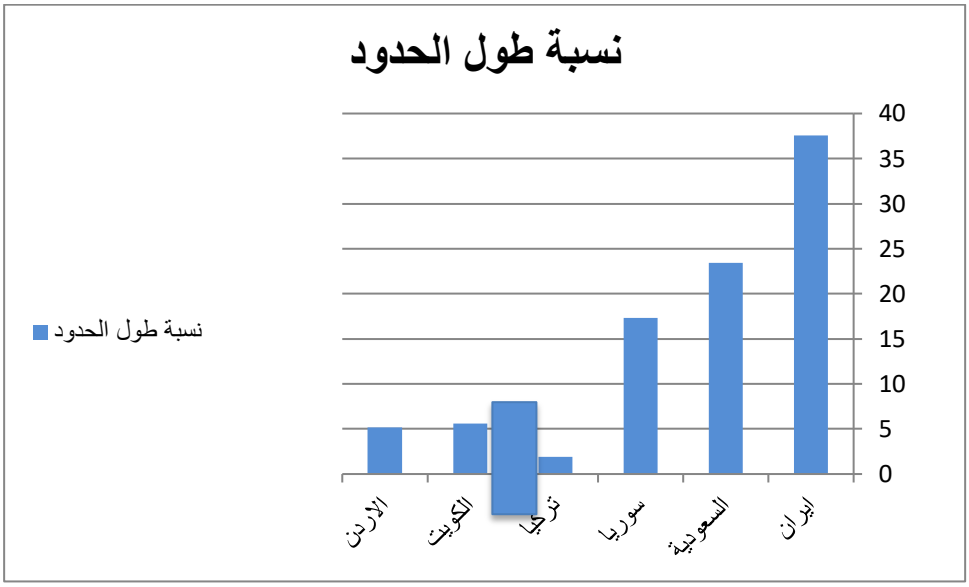

الباحث بالاعتماد على الجدول (7)

يتضح مما سبق ان الجيش العراقي كان جيشاً قوياً ، لكن زجه في الامور السياسية ادى الى اصابته بالإخفاقات خاصة بعد تبعيته للأحزاب اثر على قدرته العسكرية كثيرا وكانت سببا وراء انهياره في عام 2014 ، لان المؤسسة العسكرية الرصينة تبنى على اساس وطني ، فضلا عن صفقات الفساد التي طالت المؤسسة العسكرية واثرت على اداء الدولة العراقية السياسي والعسكري .

ثانيا : اثر تراجع أداء النظام السياسي على قوة العراق الاقتصادية

ان المعوقات التي واجهت الدولة العراقية من ناحية السياسة الاقتصادية هي ضخامة التخصص المالي مقابل قلة العوائد في ميزانية الدولة ،ما دفع الحكومة الاتحادية الى اتخاذ اجراءات كانت كفيلة بتأزم الوضع في الدولة ، وهذا يدل على استمرار حالة الاختلال في بنية الانفاق العام لميزانيتها الاتحادية لصالح النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية محدثتا زيادة في مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد التي يقابلها تصلب الجهاز الانتاجي ، وعدم قدرته على الاستجابة لتلك الزيادة ، مما ولد ارتفاعا في المستويات العامة للأسعار التي تم تلافيها من الحكومة الاتحادية من زيادة الاستيرادات ، مشوها المكون السلعي للعرض المحلي ورافعا درجة انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي ، وقد بلغت النفقات التشغيلية (66,6%) من مجموع الانفاق العام في عام 2008 وبلغت في عام 2009 (82,6%) وبلغت النفقات العامة (96663) مليار دولار لعام 2011 منها (66596) مليار

دولار

وبنسبة (69%) موازنة تشغيلية و(30067) مليار دينار موازنة استثمارية ، ان هذ الارتفاع تفسره المؤشرات الخاصة بالرفاهية الاستهلاكية والنفقات الخاصة بفقرة الرواتب والاجور والنفقات التحويلية في الموازنة متمثلاً بالدعم الحكومي والضمان الاجتماعي التي يشكل مجموعها (50%) من الانفاق التشغيلي للموازنة و(40%) من الانفاق العام الكلي ([36])

فضلاً عن هجرة الاموال الوطنية خارج الوطن وهجرة الكوادر العلمية المتخصصة وضعف في تراكم رأس المال بسبب الانخفاض والتخلف التكنلوجي وعقبة الفساد المالي والاداري التي نتجت بسبب ضعف بنية المؤسسات السياسية والادارية وغياب نظام المحاسبة وتدني الاجور والرواتب في المؤسسات الحكومية وضعف الرقابة([37])

ثالثا: اثر تراجع أداء النظام السياسي على قوة العراق الحيوية

يدخل الكيان البشري في صلب عمل الجغرافية السياسية ،لكشف التجانس من الناحيتين هما الناحية الاثنوغرافية التي تشمل (السلالة – واللغة – والدين) اي كل المقومات التي تكون منهم امة واحدة او اكثر ومن الناحية الديموغرافية وهي معرفة حجم السكان ونموهم من خلال معرفة المواليد والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية وهي دراسة تقوم على التعداد ، ومعرفة مدى انسجامهم مع بعضهم وعلاقاتهم مع جيرانهم من مواطني الدول المجاورة وهذا له دور كبير في تعزيز العلاقات داخل الدولة ، فضلا عن خصائص السكان الاقتصادية([38])، ويمكن تقسيم الخصائص البشرية الى ما يأتي:

1ـ حجم السكان:ـ ان العنصر السكاني يعد من العناصر المهمة في الجغرافية السياسية، لما له من تأثير على وزن الدولة وعلاقاتها على الصعيدين الدولي والاقليمي، فالسكان هم ثروة الدولة البشرية، واساس وجودها وان عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وتطورهم الاقتصادي وتراثهم الحضاري من الامور المهمة في بناء الدولة وقوتها

([36])مروة سامي جودة ،التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة ،مصدر سابق، ص 189
منعم دحام العطية العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، مجلة كلية الآدارة والاقتصاد ، العد(93) ، كلية الادارة والاقتصاد ،

([37])الجامعة المستنصرية ، 2012 ، ص359 - 360 .

([38])عدنان عبدالله حمادي الجميلي ، الجغرافية السياسية والجيوبوليتك مع بعض التطبيقات ، ط1 ، مكتب زاكي للطباعة بغداد ، 2021 ، ص89

السياسية[39]. إذ بلغ عدد سكان العراق عام 1997 حوالي (22046000) نسمة وهو اخر تعداد سكاني رسمي لعدد السكان في العراق ليقفز بعد ذلك الى(29682000)نسمة وبمعدل نمو (3%) عام 2017 ثم بلغ (40149000)وبمعدل (2,1%) وفق تقديرات عام 2020 الجدول (8) والشكل (8)

الجدول (8) سكان العراق للمدة (1997 - 2020) ومعدل نموهم

ت	السنة	عدد الذكور	عدد الانثى	مجموع السكان	معدل النمو %
1	1997	10987000	11059000	22046000	–
2	2017	14943000	14739000	29682000	3
3	2020	20284000	19865000	4050174	2,1

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي ، المجموعة الاحصائية ، نتائج التعداد السكاني لعام 1997 وتقديرات 2007 .

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2020- 2021 صفحات متفرقة

استخرج معدل النمو وفق المعادلة الاتية R= ct p/po ـ 1 ×100

حيث ان R = نسبة الزيادة السنوية او التغير او معدل النمو السنوي

P1 = عدد السكان في التعداد الثاني (اللاحق)

Po= عدد السكان في التعداد الاول (السابق)

t= عدد السنوات بين التعدادين (اللاحق والسابق)

ينظر : الى عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج1 ،ط1 ،دار الكتب للطباعة ،بغداد ، 2002 ، ص291-293

(39) عبدالمنعم عبدالوهاب ، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل ، ط 1، وحدة النشر والتوزيع ،الكويت، 1977 ، ص105

الشكل (8) حجم سكان العراق للمدة (1997 ـ 2020)

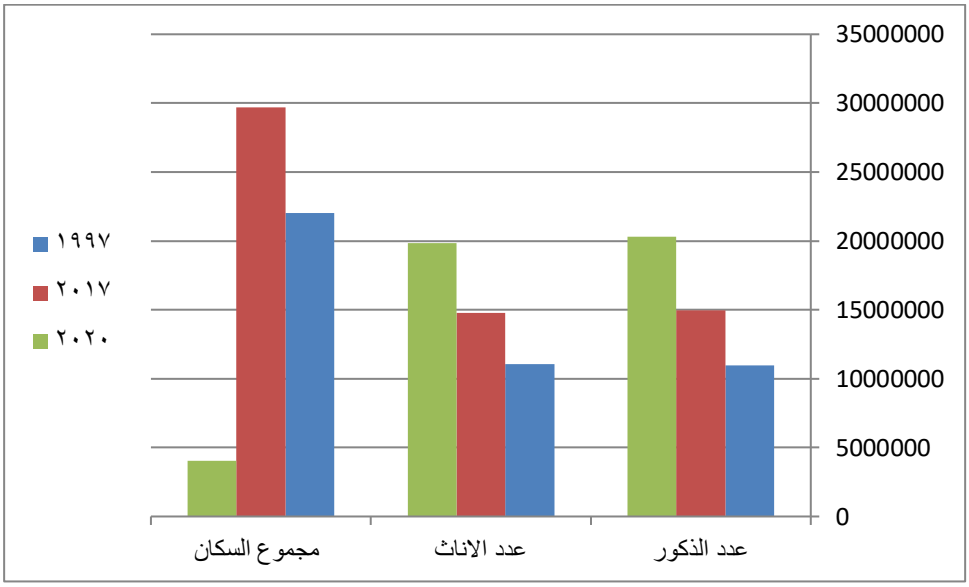

الباحث بالاعتماد على الجدول (8)

ومن خلال الجدول (9) والشكل(9) وبسبب التباين ما بين 13نسمة/كم2 في محافظة الانبار وبين اكثر من (1878 نسمة/كم) في محافظة بغداد يتضح ان سكان العراق يتوزعون على ثمانية عشر محافظة ، ولأجل ابراز توزيع السكان وكثافتهم في منطقة الدراسة سيتم توزيعهم على خمسة مستويات خريطة (3) وعلى النحو الاتي :

الفئة الاولى : من 200فاكثر (بغداد ،بابل ، كربلاء ، دهوك)

الفئة الثانية: من 150ـ200 (كركوك ،ذي قار ، البصرة)

الفئة الثالثة: من 100ـ150(اربيل ،القادسية ، السليمانية ، نينوى)

الفئة الرابعة: من50ـ100 (ميسان ، واسط ،النجف ،صلاح الدين ،ديالى)

الفئة الخامسة : اقل من 50 (الانبار ، المثنى)

خلاصة القول إن التباين في توزيع السكان يرجع الى جمله من العوامل منها طبيعية مثل التضاريس والمناخ والموارد المائية واخرى بشرية كالعامل التاريخي وقدم بعض المدن مثل بغداد والبصرة والموصل والنجف وكربلاء والناصرية .

الجدول(9) التوزيع العددي والكثافي لسكان العراق لعام (2020)

ت	المحافظة	عدد السكان	نسبتهم من سكان العراق	المساحة كم2	الكثافة العامة نسمة/كم2	المرتبة
1	بغداد	8558625	21	4555	1878,9	1
2	نينوى	3928215	10	37323	105,2	11
3	البصرة	3063059	8	19070	160,6	8
4	السليمانية	2277171	6	17023	133,7	9
5	ذي قار	2206514	6	12900	171,04	6
6	بابل	2174783	5	5119	424,8	2
7	اربيل	1953341	5	15074	129,5	10
8	الانبار	1865818	5	137808	13,5	18
9	ديالى	1724238	4	17685	97,4	12
10	صلاح الدين	1680015	4	24363	68,9	15
11	كركوك	1682809	4	9679	173,8	5
12	النجف	1549788	4	28824	53,7	16
13	واسط	1452007	4	17153	83,07	13
14	القادسية	1359642	3	8153	166,7	7
15	دهوك	1361211	3	6553	207,7	4
16	كربلاء	1283484	3	5034	254,9	3
17	ميسان	1171802	3	16072	72,9	14
18	المثنى	857652	2	51740	16,5	17
–	المجموع	40150174	%100	435052	92,29	

1– الباحث بالاعتماد على احصاءات السكان والقوى العاملة تشرين الثاني 2020، تقديرات سكان العراق ،2020 ، ص متفرقة .

2– ا بالاعتماد على جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2020 .2021، صفحات متفرقة

الشكل(9) التوزيع العددي والكثافي لسكان العراق لعام 2018

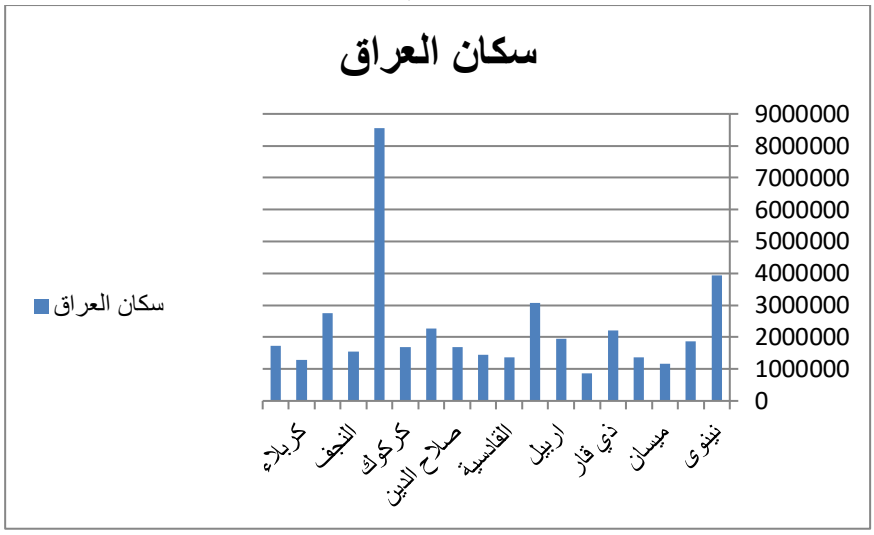

الباحث بالاعتماد على الجدول (9)

خريطة (3) التوزيع العددي والكثافي لسكان العراق لعام 2018

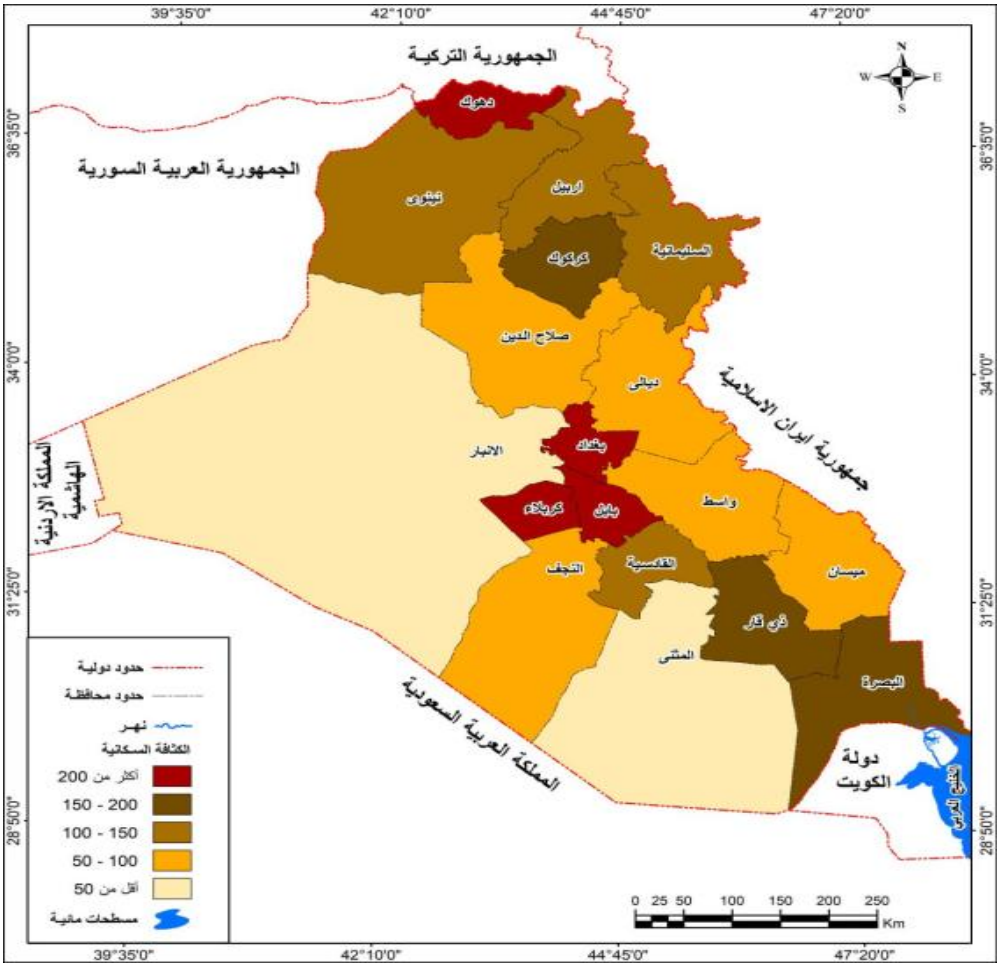

المصدر: الجدول (9)

النتائج

1- يمتلك العراق مقومات اقتصادية وثروات تمد صانع القرار بالأموال اللازمة للتخطيط وتحقيق التنمية الشاملة .

2- اثبتت الدراسة حجم تفاقم الفساد المالي والاداري في مفاصل الدولة بسبب غياب القوانين وعدم محاسبة الفاسدين .

3- كشفت الدراسة ان تشكيل الحكومة يأتي عبر اتباع نظام المحاصصة من خلال اختيار الرئاسات الثلاث (رئيس الوزراء شيعي ورئيس البرلمان سني ورئيس الجمهورية كري)

4- بعد عام 2003 اصبحت الدولة العراقية تحت اشراف الحاكم المدني بول بريمر، ولاسيما بعد حل المؤسسة الامنية اصبح هناك فراغ امني ساهم في انتشار الجريمة وتفشي البطالة وظهور الارهاب

5- كشفت الدراسة ظهور اعداد مهولة من الاحزاب والتكتلات السياسية لم يجنى منها العملية السياسية سوى النزاعات والخلافات بين السياسيين مما اثر على اتخاذ القرار السياسي .

المقترحات

1- تنمية الانشطة الاقتصادية الاخرى وعدم الاعتماد على النفط فقط وفسح المجال امام القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع الحكومي مما يجعل الاقتصاد اكثر مرونة .

2- معالجة النظام السياسي من خلال الاعتماد على مبدأ الكفاءة والمهنية في اسناد المهام الوظيفية والابتعاد عن مبدأ المحاصصة الحزبية والتوافقية السياسية .

3- الاهتمام بالمؤسسة الامنية والعسكرية بمختلف اصنافها لغرض فرض القانون ومنع انتشار الجريمة ومحاربة الفساد والتهريب الداخل والخارج للدولة العراقية

4- على المسؤول العراقي ان يعمل بروح الوطنية والولاء للوطن والابتعاد عن الولاءات الحزبية والتبعية لغير الوطن .

5- تحسين العلاقات مع دول الجوار الجغرافي باستخدام الدبلوماسية وان تقف الدولة العراقية على مسافة واحدة من تلك الدول وحل المشكلات بطرق دبلوماسية مع هذه الدول .

قائمة المصادر

اولا :الكتب العربية

القران الكريم

المصادر المكتبية

1- احمد ياغي ، تاريخ العالم العربي المعاصر ،ط1 مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع ، الرياض ،2000

2- اسعد سليمان ، العراق جذور الصراعات الداخلية ، (د. ط)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، اسطنبول، 2017 .

3- انطوان حداد ، العراق والمناطق بعد الحرب : قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي بحوث ومناقشات وتوصيات ، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، ط1.مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2004 .

4- جاسم يونس الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطة الاقليمي والدولي بعد عام 2003 ، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع ،بغداد ،2013

5- جيمس بول ، سيلين تاهوري ، الحرب والاحتلال في العراق تقرير للمنظمات غير الحكومية ، ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ترجمة مجد الشرع، بيروت ، 2007

6- جوزيف برادي ، العراق الجديد ، ترجمة نمير عباس مظفر ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2004. 7-

عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج1 ،ط1 ،دار الكتب للطباعة ،بغداد ، 2002 .

8- عبدالخالق حسن ، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ، ط1 ، دار ميرزيونا يما ، بغداد ، 2011 .

9- عبدالله سالم المالكي ،جغرافية العراق ، دار الوضاح للنشر ، ط1 ،2016.

10- عبدالمنعم عبدالوهاب ، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل ، ط 1، وحدة النشر والتوزيع ،الكويت،

11- عدنان عبدالله حمادي الجميلي ، الجغرافية السياسية والجيوبوليتك مع بعض ، ط1 ، مكتب زاكي للطباعة بغداد ، 2021.

12- فاضل جويد عذاري ، قوة ايران وتأثيرها في الشرق الاوسط (دراسة جيوبولوتيكية) ، كلية الآداب ،جامعة القادسية ، 2021.

13- محمد حامد الاحمري ، وزميلاه ، العرب وايران (مراجعة في التاريخ والسياسة) ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2012.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

1- حسن الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق واثاره السياسية والاقتصادية للمدة (1921 ـ 2006) ،رسالة

ماجستير ،جامعة النهرين،2007.

2- حيدر عبدالله عباس ، التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير ،كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ،2020.

3- زينب علي مظلوم ، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، 2019.

4- مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، 2018.

5- وجدان فالح حسن الساعدي ، نمط ادارة الحكم في العراق واثاره السياسية والاقتصادية للمدة (1921 ـ 2006) ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين 2007

6. حميدة عبدالحسين محمد ، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق على دول الجوار العربي ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2016.

ثالثا : المجلات

1- اسعد طارش عبد الرضا ، فراس كوركيس عزيز ، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية ، دراسات دولية ، العدد الثالث والستون ، جامعة بغداد ،2016

2- اماني عصام محمد عبدالحميد ، الانفاق العسكري في الشرق الاوسط ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات ، المجلد (36) ، العدد(3)

3- حسن تركي عمير ، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الارهابية : عوامل الانجاز ودواعي الاخفاق ، العدد الاثني عشر، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، 2015

4- حسن محمد صالح ، الديمقراطية في ظل انظمة الحكم العراقية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد (3) ، المجلد (17) ، جامعة تكريت ، 2011

5- حنان يونس حافظ ، واقع الفقر في العراق التحديات والمقترحات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنه احدى وعشرون ، العدد (76) ،كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2022

6- خولة عذيب فرج، الفقر واثاره (حي طارق نموذجاً ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، العدد36، جامعة بابل ، 2017

7-

سيروان قاسم محمد ، سلطات رئيس الدول في نظم الحكم المتعاقبة في العراق للمدة (1920- 2003) مجلة العلوم السياسية ، العدد (57) ، جامعة بغداد ، 2019

8- سادي ابراهيم ، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ، مجلة البحوث الإقليمية ، العدد 60.40 ،جامعة كربلاء ، 2018

9- صابر بلول ، الابعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سوريا الواقع والاسباب والحلول ، المجلد (18) ، العدد (2) ، مجلة جامعة دمشق ، 2002 ، ص256

10- عبادة سعيد حسين ، البطالة في الاقتصاد العراقي : اسبابها سبل معالجتها ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية والادارية ، المجلد (4) ، العدد (8) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، 2012

11-. عدنان حسين يونس ،مهمات اصلاح الاقتصاد العراقي ،مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد (4)،2010

12- محمد سلمان صالح ، عمر موفق الصالح ، السلطة التنفيذية في ظل نظام الحكم الملكي والحكم الجمهوري، المجلة السياسية والدولية ، العدد (35.36)،الجامعة المستنصرية ،2017

13- محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، مجلة مركز المسنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(57) ،الجامعة المستنصرية ،2017

14- منعم دحام العطية العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، مجلة كلية الآدارة والاقتصاد ، العد(93) ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2012

15- لطيف كامل كليوي ، اعياد عبد الرضا ، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ، مجلة اوروك للعلوم السياسية ، العدد (2) المجلد (12) ، جامعة المثنى ، 2019

16- نعيم حسين نزار البديري ، مشكلة البطالة واثارها الاجتماعية في المجتمعات (المجتمع العراقي نموذجاً)دراسة تحليلية ، المجلد (23) ، العدد (2) ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، 2015

17- ياسر علي ابراهيم ،السياسة العامة في العراق ، دراسة في المعوقات التشريعية ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد (61) ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد ، 2015

رابعا : التقارير والنشرات الرسمية

1- احمد عمر الراوي ، نمو استراتيجيات جديدة لا دارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب ، استراتيجيات بناء الدولة بعد الانسحاب الامريكي ،المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بغداد ، 201

2- ماجد محمد حسن ، وزميلاه ، الفساد المالي والاداري ، التقرير الاستراتيجي (2012-2013) مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، حزيران 2014

-3
احصاءات السكان والقوى العاملة تشرين الثاني 2020، تقديرات سكان العراق ،2020.
4- . جمهورية العراق ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بيانات غير منشورة لعام 2022
5- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات منشورة لعام 2019.
6- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي ، المجموعة الاحصائية ، نتائج التعداد السكاني لعام 1997 وتقديرات 2007 .
7- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2020 .2021.
8- هيئة النزاهة بيانات منشورة ، 2019 جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2020 ــ 2021.

خامسا : المواقع الاليكترونية

1. ابراهيم خليل العلاف ، هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره والياته ، الشبكة الدولية للمعلومات www ahm ada lhasso . com
2. سرمد كوكب الجميل واخرون، الاقتصاد العراقي (التحديات والخيارات)، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية ،الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت عن http||www.makingpolicies.org
3- سندس جاسم شعيبث ، القطاع الخاص العراقي الواقع وضرورة الاصلاح ، جامعة القادسية الشبكة الدولية للأنترنيت http:qu.edu.iqrepository/wp-content
4. https: ar.m.w.kipedia

المستخلص باللغة الانكليزية

Abstract

The world has witnessed changes and transformations in the systems of government that have greatly affected the various activities and areas that are interested in political studies in general and geopolitical studies in particular, but the appropriate system of governance has become a prerequisite for any country to advance the political, economic and social reality, and therefore this study came to provide a look at the extent of succession of governance mechanisms in Iraq in the sense that the study aims to know the nature of the determinants of the political system in Iraq in order to achieve the welfare of citizens through efficient and fair management and this requires interdependence Among its main components Which enhances the system of government as well as the exploitation of economic resources positively by the political decision-maker in which and this is a result of the internal and external determinants that put the state in sectarian, religious and sectarian conflicts, which led to the loss of the political system control over the situation, and therefore it is necessary to develop a

national plan that addresses those determinants that hinder the development of the political system in Iraq and limit its quality, as the study showed the low quality of the system of government that accompanied the system of government after 2003 , and know the weaknesses that accompanied them as a result of political conflicts between parties Addressing the administration of the state and political corruption led to the arrival of corrupt elements to the system of government in the state, which harmed the nature of the political system, and in order to reach the study to its goal was divided into three demands after the introduction The first requirement dealt with the nature of the Iraqi political system after 2003, while the second requirement dealt with the determinants of the political system in Iraq after 2003, while the third requirement dealt with the impact of the decline in the performance of the political system on the strength of Iraq in terms of economic, social and military and the study concluded with a number of conclusions and proposals with a list of sources and abstract in English